

قراءة حمزة بن حبيب الزيات ت (١٥٦) هـ

بين الغلو والإنصاف

**The Recitation of Hamza ibn Habib al-Zayyat
(d. 156 AH): Between Exaggeration and Fairness**

إعرارو

أ. د / فادي محمود محمد الرفاعي

**أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد بكلية أصول الدين
القاهرة**

قراءة حمزة بن حبيب الزيات ت (١٥٦) هـ بين الغلو والإنصاف

فادى محمود محمد الرفاعى

قسم التفسير وعلوم القرآن بكلية أصول الدين القاهرة، جامعة الأزهر،
جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: fadial-RiFai.2011@azhar.edu.eg

الملخص:

تحدثت الدراسة عن مفهوم القراءات فى اللغة والاصطلاح، وتطرقت إلى ذكر أنواع القراءات، ولتسهيل الاستفادة من الدراسة قسمت البحث إلى مقدمة وتضمنت أسباب الاختيار، والخطأ، وتمهيد، وسبعة مطالب. الأول بعنوان تعريف القراءات لغة واصطلاحاً، والثانى: فوائد اختلاف القراءات، والثالث: ضوابط القراءة الصحيحة. والرابع: التعريف بحمزة بن حبيب الزيات.

والخامس: الأسباب الرئيسية التى دفعت بأئمة النحو وغيرهم من الأئمة والعلماء فى تلحينهم للقراءات المتواترة، والمشهورة. والسادس: أقوال الطاعنين فى قراءة حمزة بن حبيب الزيات، واستقراء المواضع التى وجهوا طعنهم إليها من خلال قراءته.

المطلب السابع: قراءة حمزة بن حبيب الزيات فى ميزان المنصفين من العلماء الأفاضل، وتقنين مطاعن النحاة، والرد على الدعاوى التى أطلقوها حول قراءته. وكان من أهم النتائج: ١- أن من فضل الله عز وجل على هذه الأمة أن قيس لها من الأئمة، الذين تكفلوا بحفظ القرآن الكريم بقراءاته المتعددة، ورواياته المختلفة، وقد شهد لهؤلاء المحققون من العلماء، والأفاضل على مر القرون المختلفة.

٢- أن القراءات المقروء بها اليوم هي القراءات العشر، وكلها متواترة، وما كان منها صحيح مستفاض مما هو من قبيل الأداء فهو ملحق بالمتواتر حكما، لأنه من القرآن المقطوع به .

٣- أن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والأخذ بها، والمصير إليها، فإذا ثبتت لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة.

٤- أن ما وقع فيه بعض الأئمة من العلماء، وأئمة التفسير من رد قراءات متواترة، وتفضيل بعضها على بعض، مما لا ينبغي القول به نظرا لصحتها، وهذا لا يقدح في تواتر هذه القراءات، أو صحتها، نظرا لإجماع العلماء الأجلاء على ذلك.

٥ - تبين أن أول من حمل لواء تلك الحملة الشعواء على القراء هم نحاة البصرة، ثم تطاير شرر هذه الحملة إلى أن وصل إلى بعض نحاة الكوفة ثم سار على دربهم غيرهم من اللغويين والمفسرين وبعض مصنفى القراءات.

٦- وجوب الأخذ والاعتبار بأقوال أئمة القراء والعلماء في أسانيد الطرق المختلفة والروايات المتعددة ووجوه القراءات، فهم أولى الناس بهذا الفن.

ثم الخاتمة وتحتوى على أهم النتائج والتوصيات، ثم الفهارس.

الكلمات المفتاحية: قراءة، حمزة، الغلو، الإنصاف، فوائد، أقوال، الطاعنين، الأسباب الرئيسية، ميزان المنصفين، الفهارس.

**The Recitation of Hamza ibn Habib al-Zayyat
(d. 156 AH): Between Exaggeration and Fairness**

Fadi Mahmoud Muhammad al-Rifai

**Department of Tafsir and Qur'anic Sciences, Faculty
of Usul al-Din, Cairo, Al-Azhar University, Arab
Republic of Egypt**

Email: fadial-RiFai.2011@azhar.edu.eg

Abstract:

This study discusses the concept of Qur'anic readings (qira'at) in both linguistic and technical terms. It also addresses the different types of readings. To facilitate understanding, the research is divided into an introduction, which includes the reasons for the choice of topic, a plan, a preface, and seven sections. The first section defines Qur'anic readings linguistically and technically. The second section discusses the benefits of variant readings. The third section outlines the criteria for correct recitation. The fourth section introduces Hamza ibn Habib al-Zayyat.

The fifth section examines the main reasons that led grammarians and other scholars to introduce the established and well-known Qur'anic readings. The sixth point: The statements of those who criticize the recitation of Hamza ibn Habib al-Zayyat, and an examination of the points of contention in his recitation to which they directed their criticism.

The seventh point: The recitation of Hamza ibn Habib al-Zayyat in the eyes of fair-minded and eminent scholars, refuting the criticisms of grammarians, and responding to the claims they made regarding his recitation. Among the most important conclusions were: 1- That it is a blessing from God Almighty upon this nation that He provided it with imams who undertook the preservation of the Holy Quran with its various recitations and different transmissions. These scholars and eminent figures have testified to their reliability throughout the ages.

2- That the recitations recited today are the ten canonical recitations, all of which are considered mutawatir (transmitted

by numerous independent chains of narrators). Those recitations that are authentic and widely known, pertaining to performance, are considered mutawatir in their legal weight, as they are part of the Quran, whose authenticity is definitively established.

3- That recitation is a followed tradition that must be accepted, adopted, and adhered to. Once established, it is not contradicted by grammatical rules or linguistic conventions.

4- The fact that some scholars and imams of exegesis have fallen into the error of rejecting established readings and preferring some over others is unacceptable given their authenticity. This does not detract from the established transmission or validity of these readings, as there is a consensus among eminent scholars on this matter.

5- It has become clear that the first to spearhead this fierce campaign against the reciters were the grammarians of Basra. The sparks of this campaign then spread to some grammarians of Kufa, and subsequently, other linguists, exegetes, and some authors of works on Quranic readings followed their lead.

6- It is imperative to consider and take into account the statements of the imams of Quranic recitation and scholars regarding the chains of transmission of the various methods, the multiple narrations, and the different readings, as they are the most qualified to address this field.

Then comes the conclusion, containing the most important findings and recommendations, followed by the indexes.

Keywords: Recitation, Hamza, Extremism, Fairness, Benefits, Statements, Critics, Main Reasons, Criticism of Fairness, Indexes

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وأصلى وأسلم على البشير النذير الذى أرسله ربه رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبعد:

فالقرآن الكريم كتاب هداية وإرشاد، ولم لا وهو دستور هذه الأمة الخالد أبد الدهر المحفوظ فى الصدور المصون عن التبديل والتحريف تحقيقا لما وعد الله عز وجل به هذه الأمة فى قوله عز من قائل ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وفيه سعادة الدارين للأمة وذلك لمن اهتدى بهديه وتمسك بأوامره، وانتهى عن نواهيه، وهو منبع الخير، وأصل الهداية، أكرمنا الله تعالى به، لم يرض منا إقامة كلماته دون العمل بمحكماته والإيمان بمتشابهه، ولا تلاوته وقراءته دون تدبر آياته والتفكر فى بيناته، وتعلم حقائقه ومعانيه، وتفهم دقائقه ومبانيه.

ولم يكد يكتمل نزوله، وبوحي من الله عز وجل إلى رسوله عليه الصلاة والسلام ترتبت سوره وآياته، حتى كان محفوظا فى الصدور، مكتوبا فى الصحف، مقروءاً عن الرسول صلى الله عليه وسلم بوجوه الأحرف والقراءات الثابتة والمشهورة.

وكان من الصحابة من قرأه بحرف، ومنهم من قرأه بحرفين، ومنهم من زاد، ثم تفرقوا فى الأمصار، وتلقى عنهم التابعون، وعن التابعين أخذ من بعدهم، وهكذا حتى انتهت القراءة إلى فريق من القراء فى القرن الثانى من الهجرة، فانقطعوا للقراءات، واختصوا بها، وجعلوا همهم الأكبر، وشغلهم الشاغل، العناية بحصرها وضبطها على الوجه الصحيح، وتحرى الأسانيد الصحيحة فى روايتها؛ حتى صاروا القدوة فى هذا الشأن، إليهم تشد الرحال، ويقصدون للتلقى عنهم من شتى الأقطار، والبلدان.

وقيض الله تعالى لكتابه الكريم رجالا موفقين اعتنوا بحروفه وحدوده، فأقاموا تلك الحروف واعتنوا بها ضبطا ونقلًا ورواية ودراية، حتى صنفوا فيه المصنّفات، وجمعوا علومه المتفرّقات.

ومن هذه العلوم علم القراءات الذى اعتنى بنقل القرآن الكريم إلينا كما قرأه الرسول عليه الصلاة والسلام، وصحابته الكرام رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، هذا العلم الذى كثرت فيه التأليف، ولا يزال يصنف فيه من قبل من قيسهم الله سبحانه لخدمة هذا القرآن الكريم، لأنه علم عظيم، وفرع من فروع علوم القرآن، التى لا يمكن الاستغناء عنها لمن أراد أن يفسر كتاب الله تعالى، فهو من ضمن ما أوجبه العلماء على المفسر من العلوم التى يجب عليه تعلمها، وذلك كما قرر العلامة السيوطى^(١) فى معرض حديثه عن تلك الشروط حيث قال: "الثامن: علم القراءات لأن به يعرف كيفية النطق بالقرآن وبالقراءات يترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض".^(٢)

ونظرا لما يحويه هذا العلم من أهمية عظيمة ومكانة كبرى، أردت أن أدلى دلوى فى صفحاته وألقى الضوء على بعض المسائل المتعلقة بالقراءات، وعنوانه بعنوان "

قراءة حمزة بن حبيب الزيات ت (١٥٦) هـ بين الغلو والإنصاف.

أسباب اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيار الموضوع فى عدة جوانب من أهمها:
١- العيش فى رحاب القرآن الكريم وآياته، وخدمته على الوجه الأمثل.

(١) هو: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد السيوطى الشافعى

صاحب المؤلفات النافعة ، نشأ

يتيما ، واعتزل الناس فى الأربعين من عمره، واشتغل بالتأليف توفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة. شذرات

الذهب فى أخبار من ذهب (٥١/٤)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٦٥/٤)،
البدر الطالع (٣٢٨/١) رقم

(٢٢٧)، الكواكب السائرة (١/٢٢٧) .

(٢) الإتقان للسيوطى (٢١٥ / ٤).

- ٢- حاجة الباحثين والدارسين فى الدراسات القرآنية إلى هذا العلم وما يتصل به من مسائل فى غاية الأهمية.
- ٣- الرد على أعداء الأمة الإسلامية من المستشرقين وغيرهم، الذين يبتثون سمومهم من خلال الادعاء باختلاف القراءات القرآنية.
- ٤- وجوب المحافظة على التراث الإسلامى، والمتمثل فى هذا العلم وكتبه التى اهتمت به اهتماما كبيرا، وغيره من العلوم العديدة والمختلفة.
- ٥- تتبع المنهج الذى اعتمده أئمة القراءات من أجل قبولها، وإبرازه فى صورة متكاملة وواضحة.
- ٦ - ما لاحظته من خلال مطالعة كتب التفسير والنحو من التشنيع الكبير على الإمام القارىء حمزة بن حبيب الزيات وقراءته، بألفاظ فيها من الإجحاف، والجسارة، والشدة، والغلظة، رغم ثبوتها وشهرتها، ومكانته بين القراء والأئمة، وعلو منزلته وسنده عن الأئمة العظام والشيوخ الكبار من التابعين.

ملاح المنهج الذى اتبعته:

اتبعت فى هذا البحث المنهج التكاملى المكون من عدة مناهج وهى: (التحليلى - النقدى - المقارن) وذلك للتعريف بالقراءات، ومكانتها فى علوم القرآن والتفسير، وتتبع القراءات الصحيحة، وبيان المنهج العلمى الصحيح لها، والتعريف بالقراءات الشاذة والقيام بردها، وتتبع أقوال الطاعنين وتفنيدها وبين بطلان مزاعمهم، وكذلك تتبع أقوال المفسرين وتحليل عباراتهم، والمقارنة بينها، للحكم على موقف الطاعنين، وكذلك للوقوف على الأسرار البلاغية التى تضمنتها هذه الدراسة، ومكانة قراءة حمزة بن حبيب الزيات فى ميزان المنصفين من العلماء الأجلاء.

إشكالية البحث:

إذا كانت المشكلة هي الباحث للباحث على الدراسة العلمية، فإن مشكلة هذا البحث

تتمثل في تساؤلات عديدة، وهي في الحقيقة تمثل الإجابة عليها جوهر البحث، ما القراءة ؟ وما أنواع القراءات من حيث صحة السند ؟ وهل لها من فوائد ؟ ولم وجه الطاعنون سهامهم إلى قراءة حمزة بن حبيب الزيات ؟ وهل هناك أسباب دفعت بأئمة النحو، وغيرهم من الأئمة والعلماء في تلحينهم لها ؟ وهل كان موقف المنصفين من العلماء الأفذاذ على المستوى المطلوب من الرد على هؤلاء وغيرهم؟

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وتسعة مطالب.

جاءت على النحو التالي:

المقدمة وتتضمن:

١-أسباب اختيار الموضوع.

٢-خطة البحث.

التمهيد:

ويشتمل على :

المطلب الأول: تعريف القراءات لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: فوائد اختلاف القراءات.

المطلب الثالث: ضوابط القراءة الصحيحة.

المطلب الرابع: التعريف بحمزة بن حبيب الزيات.

المطلب الخامس: الأسباب الرئيسية التي دفعت بأئمة النحو، وغيرهم من

الأئمة والعلماء في تلحينهم للقراءات المتواترة، والمشهورة.

المطلب السادس: أقوال الطاعنين في قراءة حمزة بن حبيب الزيات، واستقراء

المواضع التي وجهوا طعنهم إليها من خلال قراءته.

المطلب السابع: قراءة حمزة بن حبيب الزيات في ميزان المنصفين من العلماء الأفاضل، وتقنيده مطاعن النحاة، والرد على الدعاوى التي أطلقوها حول قراءته.

ثم الخاتمة وتحتوى على أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس:

وتتضمن:

فهرس المراجع.

فهرس الموضوعات.

والله تعالى أسأل أن يتقبل منى هذا العمل ابتغاء مرضاته، وأن يجعله فى ميزان حسناتى، وأن يسدد خطانا، وأن يجنبنا الزلل، ويبصرنا بعيوننا، وأن يهدينا سواء السبيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

كتبه:

دكتور فادى محمود محمد الرفاعى.

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد كلية

أصول الدين القاهرة.

المطلب الأول: تعريف القراءات لغة واصطلاحاً.

القراءات لغة: "جمع قراءة، وهي مصدر قرأ قراءة وقرآنًا بمعنى: تلا تلاوة، وهي في الأصل بمعنى الجمع والضم، و"القرء، في اللغة، الجمع، وأن قولهم قرئت الماء في الحوض، وإن كان قد ألزم الياء، فهو جمعت، وقرأت القرآن: لفظت به مجموعاً"^(١) "وهي في اللغة مصدر سماعي لقرأ"^(٢)

اصطلاحاً: تعددت أقوال وتعريفات العلماء المختلفة، لكنها تتقارب من حيث المفهوم والمعنى.

فقد عرفها الإمام ابن الجزرى^(٣) بأنها: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقله"^(٤).

وقوله كلمات القرآن ضابط في التعريف، منع غيره من كل الكلام من الدخول، وهذا قيد مهم جداً، وعليه فهذا التعريف جامع لكل ألفاظ القرآن الكريم، مانع لغيره.

وعرفها الإمام الزركشى^(٥): "القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كفييتها من تخفيف وتنقيح وغيرهما"^(٦).

(١) لسان العرب (١/١٣١)

(٢) مناهل العرفان (١/٤٤٢).

(٣) هو : الحافظ المقرئ شيخ الإقراء في زمانه، شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي، الشافعي، برع في القراءات حتى صار فيها إماماً لا نظير له في عصره، ألف النشر في القراءات العشر، لم يصنف مثله، وله أشياء أخر، وصفه ابن حجر بالحفظ في مواضع عديدة من الدرر الكامنة، توفي سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة . ذيل تذكرة الحفاظ ص (٣٧٦)، والدرر الكامنة (٥٠/٦ ، ٦٧٢) ، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص (٥٤٩) .

(٤) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزرى (١ / ٩) .

(٥) هو : بدر الدين أبو عبدالله محمد بن عبد الله بن بهادر المصري الزركشي الموصلي الشافعي، الإمام العلامة المصنف المحرر، كان فقيهاً أصولياً أدبياً فاضلاً، عالماً بالحديث والتفسير وجميع العلوم، ألف تصانيف كثيرة في عدة فنون منها : شرح البخارى، والبحر في الأصول، والبرهان في علوم القرآن، توفي بالقاهرة سنة أربع وتسعين وسبعمائة. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١٣٣/٥)، شذرات الذهب (٦/٣٣٥)، معجم المؤلفين (٩/١٢١).

(٦) البرهان (١ / ٣١٨) .

والمقصود من كلام العلامة الزركشى بقوله الوحي هو القرآن الكريم، وهو قيد مهم جدا في التعريف، حيث جمع ألفاظه الكريمة، ومانع من دخول ألفاظ السنة النبوية المطهرة، وغيرها من الفنون المختلفة، والعلوم المتنوعة.

القراءات علم مدون:

تبين لك أيها القارئ فيما سبق أن لفظ القراءات اصطلاحاً يراد بمعناه ما يشمل ألفاظ القرآن الكريم.

وأفيدك هنا أن هذا اللفظ نقل من ذلك المعنى الإصطلاحي ثم جعل علماً على الفن المدون وأصبح مدلوله بعد النقل علم وهو مركب إضافي ضرورة أن هذا الفن ليس هو إلا العلم الذي اختص بالقرآن الكريم وألفاظه، وبيان الوجوه التي نزلت عليها، كالتخفيف والتثقيب، والإمالة، والترقيق، والتفخيم، وغير ذلك من الوجوه.

وعليه فيمكن القول بأن علم القراءات :

علم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله.

المطلب الثاني: فوائد اختلاف القراءات.

يمكن القول بأن اختلاف القراءات الصحيحة لها فوائد عديدة ومتنوعة:

"منها: التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة.

ومنها: إظهار فضلها وشرفها على سائر الأمم إذ لم ينزل كتاب غيرهم إلا على وجه واحد.

ومنها: إعظام أجرها من حيث إنهم يفرغون جهدهم في تحقيق ذلك وضبطه لفظة لفظة حتى مقادير المدات وتفاوت الإملات ثم في تتبع معاني ذلك واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ وإمعانهم الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح.

ومنها: إظهار سر الله في كتابه وصيانته له عن التبديل والاختلاف مع كونه على هذه الأوجه الكثيرة.

ومنها: المبالغة في إعجازه بإيجازه إذ تتوع القراءات بمنزلة الآيات ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدة لم يخف ما كان فيه من التطويل ولهذا كان قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] منزلاً لغسل الرجل والمسح على الخف واللفظ الواحد لكن باختلاف إعرابه.

ومنها: أن بعض القراءات يبين ما لعله يجهل في القراءة الأخرى فقراءة: ﴿حَتَّى يَظْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] ^(١) بالتشديد مبينة لمعنى قراءة التخفيف وقراءة: "فامضوا إلى ذكر الله" ^(٢) تبين أن المراد بقراءة: ﴿فَأَسْعَوْا﴾ [الجمعة: ٩] الذهاب لا المشي السريع ^(١).

(١) سورة البقرة جزء من الآية (٢٢٢)، وهى قراء عاصم في رواية أبي بكر والمفضل وحزمة والكسائي، والتخفيف قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم. السبعة (١/١٨٢)، ومعاني القراءات (١/٢٠٢)، التيسير فى القراءات السبع (١/٨٠)، النشر (٢/٢٢٧).

(٢) هى قراءة شاذة نسبها ابن خالويه إلى عمر بن الخطاب، وابن مسعود وابن الزبير. القراءات الشاذة ص (٢٣٠)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح

"ومنها: بيان حكم من الأحكام كقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ [النساء : ١٢] قرأ سعد بن أبي وقاص {وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ} من أم^(٢) بزيادة لفظ من أم فتبين بها أن المراد بالإخوة في هذا الحكم الإخوة للأم دون الأشقاء ومن كانوا لأب وهذا أمر مجمع عليه.

ومنها بيان لفظ مبهم على البعض نحو قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ [القارعة : ٥]: وقرئ كالصوف المنفوش^(٣) فبينت القراءة الثانية أن العهن هو الصوف"^(٤).

ومنها " ما في ذلك من عظيم البرهان وواضح الدلالة، إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض ولا تخالف، بل كله يصدق بعضه بعضا، ويبين بعضه بعضا، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد وأسلوب واحد، وما ذلك إلا آية بالغة، وبرهان قاطع على صدق من جاء به صلى الله عليه وسلم."^(٥)

وغير ذلك من الفوائد العديدة التي ذكرها أعلام هذا الفن.

=

عنها (٢٢١/٢).

(١) الإتيان (١/ ٢٧٨ - ٢٧٩).

(٢) هي قراءة شاذة. الكشف (١/ ٤٨٦)، والبحر المحيط (٣/ ٥٤٧)، والدر المصون (٣/ ٦١١).

(٣) هي قراءة شاذة. المحرر (٥/ ٥١٧)، والكشاف (٤/ ٧٩٠).

(٤) النشر لابن الجزرى (١/ ٥٣)، مناهل العرفان (١/ ١٤٧ - ١٤٨).

(٥) النشر لابن الجزرى (١/ ٥٣).

المطلب الثالث: ضوابط القراءة الصحيحة.

يمكن القول بأن العلماء قد اشترطوا ضوابط وأركان، وذلك لقبول القراءة واعتبارها متواترة وصحيحة.
وفى هذا يقول العلامة ابن الجزرى:

" فكل ما وافق وجهه نحو ... وكان للرسم احتمالا يحوي

وصح إسنادا هو القرآن ... فهذه الثلاثة الأركان

وحيثما يختل ركن أثبت ... شذوذه لو أنه في السبعة"^(١).

فهذه أركان ثلاثة لا بد من توافرها في القراءة الصحيحة والمتواترة،

وأولها بل أهمها على الإطلاق :

١- صحة السند: فلا بد من توافر السند الصحيح، ورواية العدل الضبط في

القراءة عن مثله حتى تنتهى ، وعليه فلا يمكن اعتبار القراءة بدون ذلك

الركن.

ويجدر بى فى هذا المقام أن أشير إلى أن القراءة لا بد وأن يرويه

العدل فى كل طبقة، ومع ذلك تكون مشهورة ومستفيضة حتى يحكم عليها

بالصحة، واتصال السند بدون انقطاع، يعنى صحة الرواية، وبالتالي يحكم

على غيرها بالشذوذ.

قال العلامة ابن الجزرى: "وقولنا وصح سندها، فإننا نعني به أن يروي

تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهى، وتكون مع ذلك مشهورة

عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ

بها بعضهم"^(٢).

وجاء فى الإبانة: "وإنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا: أن ما صح

سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف، فهو من السبعة

المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفا، متفرقين أو مجتمعين.

(١) متن طيبة النشر فى القراءات العشر (٣٢/١).

(٢) النشر (١ / ١٣).

فهذا هو الأصل، الذي بني عليه من قبول القراءات عن سبعة أو سبعة آلاف، فأعرفه، وابن عليه" (١).

بالنظر إلى تلك النصوص نجد أن كلمة العلماء كافة قد اتفقت على القول بهذا الركن.

ولم يشذ عن ذلك الإجماع سوى الإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي المقرئ النحوي (٢)، والذي قال فيما حكاه في النشر "قال الإمام أبو طاهر بن أبي هاشم في كتابه البيان: وقد نبغ نابغ في عصرنا فزعم أن كل من صح عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، فابتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل" (٣).

ويتضح من خلال ذلك أنه قال باكتفاء موافقة القراءة للعربية، والرسم العثماني، دون مراعاة السند، وهذه زلة عظيمة من إمام غفر الله تعالى له وعفا عنه قد خالف بها إجماع الأمة المنعقد على وجوب مراعاة السند، ولو سلمنا جدلاً لذلك الكلام من إخضاع القراءات للرسم، وما تضيفه من معنى لغوى دون مراعاة السند لأفضى ذلك إلى إخضاع القراءات وفق هوى القراء، وهذا باطل بالإجماع.

ويحسن بي أن أذكر ما سطره صاحب النشر عليه سحائب الرحمة، حيث قال: "قلت) : وقد عقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره الفقهاء

(١) الإبانة (٥٢ / ١)، وانظر المرشد الوجيز (١٥٩/١).

(٢) محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن مقسم، الإمام المقرئ النحوي، قال الداني: مشهور

بالضبط والإتقان عالم بالعربية، حافظ للغة حسن التصنيف في علوم القرآن، وقال الذهبي: كان من أحفظ

أهل زمانه لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات مشهورها وغريبها وشاذها، توفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة. غاية

النهاية في طبقات القراء (٢ / ١٢٣ - ١٢٤)، تاريخ بغداد (٢٠٢/٢) .

(٣) النشر في القراءات العشر (١٧/١).

والقراء وأجمعوا على منعه، وأوقف للضرب فتاب ورجع وكتب عليه بذلك محضر كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب^(١) في تاريخ بغداد، وأشرنا إليه في الطبقات، ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه كما روينا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت - رضي الله عنهما - من الصحابة، وعن ابن المنكدر^(٢) وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز^(٣) وعامر الشعبي من التابعين أنهم قالوا: القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فافرقوا كما علمتموه، ولذلك كان الكثير من أئمة القراءة، كنافع وأبي عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت، لقرأت حرف كذا وحرف كذا كذا^(٤).

(١) الحافظ أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المعروف بالخطيب، الإمام الأوحى، وكان من كبار الشافعية، صاحب تاريخ بغداد وغيره من المصنفات؛ كان من الحفاظ المتقنين العلماء المتبحرين، وصنف قريباً من مائة مصنف، توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة. وفيات الأعيان (٩٢/١)، سير (٢٧٠/١٨)، الوافي بالوفيات (١٢٦/٧).

(٢) محمد بن المنكدر بن عبد الله القرشي التيمي بن كعب بن لؤي، الإمام، الحافظ، القدوة، شيخ الإسلام، أبو عبد الله، التيمي، المدني، حدث عن: النبي - صلى الله عليه وسلم - وعن: سلمان، وطائفة مرسلين، قال الحميدي: هو حافظ. كان من سادات القراء، مات سنة ثلاثين. سير (٢٥٣/٥)، تهذيب (٤٧٣/٩)، التاريخ الكبير (٢١٩/١).

(٣) عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي ابن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن كلاب، الإمام، الحافظ، العلامة، المجتهد، الزاهد، العابد، كان من أئمة الاجتهاد، ومن الخلفاء الراشدين - رحمة الله عليه، قال ابن سعد في الطبقة الثالثة من تابعي أهل المدينة، كان ثقة، مأموناً، له فقه وعلم وورع، وروى حديثاً كثيراً، وكان إمام عدل، وكانت وفاته سنة إحدى ومائة، سير (١١٤/٥)، فوات الوفيات (١٣٣ / ٣)، الوافي بالوفيات (٣١٢/٢٢).

(٤) النشر في القراءات العشر (١٧/١).

٢- موافقة الرسم العثماني: ولو تقديرا، وهذا الشرط ذهب إلى القول به الكثير من العلماء، ومن هؤلاء ابن الجزرى حيث قال: "ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتا في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر^(١) (قالوا اتخذ الله ولدا)^(٢) في البقرة بغير واو، وبالزبر وبالكتاب المنير بزيادة الباء في الاسمين^(٣) ونحو ذلك، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي، وكقراءة ابن كثير جنات تجري من تحتها الأنهار في الموضع الأخير من سورة براءة^(٤) بزيادة (من) ، فإن ذلك ثابت في المصحف المكي^(٥)." " (وقولنا) بعد ذلك ولو احتمالا نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديرا، إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقا وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديرا وهو الموافقة احتمالا، فإنه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعا نحو: (السموات والصلحت والليل والصلوة والزكاة والربوا) ، ونحو (لنظر كيف تعملون) (وجيء) في الموضعين حيث كتب بنون واحدة وبألف بعد الجيم في بعض المصاحف، وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقا، ويوافقه بعضها تقديرا، نحو ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الْفَاتِحَةُ : ٤] فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تخفيفا كما كتب ملك الناس، وقراءة الألف محتملة تقديرا كما كتب مالك الملك، فتكون الألف حذفت اختصارا^(٦).

- (١) هو : عبدالله بن عامر اليحصبي الدمشقي ، أبو عمران ، إمام أهل الشام في القراءة ، أعلى القراء السبعة سندا ، توفي سنة مائة وثمانى عشرة هـ .. التيسير في القراءات السبع (٥/١)، معرفة القراء الكبار (٦٧/١)، النشر (١٤٤/١).
- (٢) سورة البقرة جزء من الآية (١١٦)، وهى قراءة صحيحة. السبعة في القراءات (١٦٩/١)، حجة القراءات (١١٠/١)، التيسير في القراءات السبع (٧٦/١) .
- (٣) هى قراءة صحيحة. التيسير (٩٢ /١)، النشر (٢٤٥/٢)، العنوان (٨٢/١).
- (٤) سورة التوبة جزء من الآية (١٠٠) .
- (٥) النشر فى القراءات العشر (١١/١).
- (٦) النشر فى القراءات العشر (١١/١).

"وانتهى الأمر بعد ذلك إلى التابعين وتابعي التابعين فلم يخالف أحد منهم في هذا الرسم ولم ينقل أن أحدا منهم فكر أن يستبدل به رسما آخر من الرسوم التي حدثت في عهد ازدهار التأليف ونشاط التدوين وتقدم العلوم. بل بقي الرسم العثماني محترما متبعا في كتابة المصاحف لا يمس استقلاله ولا يباح حماه"^(١).

٣- موافقة العربية :

وهذا الشرط نعنى به أنه لا بد في القراءة الصحيحة أن توافق وجوه قواعد اللغة العربية .

من المعلوم أن سنة الله تعالى في خلقه إرسال الرسول بلسان قومه، وذلك حتى يكون حجة عليهم في فهم الرسالة، قال تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إِبْرَاهِيم : ٤] والعرب الذين أنزل إليهم القرآن الكريم كانوا مختلفي الألسنة، متعددى اللهجات، مختلفى اللغات، فكان من الأوفق أن ينزل القرآن الكريم على لهجاتهم ولغتهم، وذلك حتى يتمكنوا من قراءته على الوجه الأكمل، ويتمكنوا من العمل بما فيه من أحكام وتشريعات، إذ لو أنزله الله تعالى بلغة واحدة لشق ذلك على من صارت لغته سحبة عنده، ولا يمكنه العدول عنها لأنها صارت طبيعة لديه، فلو كلف الله تعالى العرب على ما هم عليه من اختلاف تلك اللهجات وهذه اللغات بما لم يعتادوا عليه لكان ذلك في غاية المشقة والحر، ولكن ذلك مخالف لما عليه الدين من رفع العنت والحر عن الأمة، قال عز من قائل ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج : ٧٨] ولكن عناية الله تعالى اقتضت الرحمة والتخفيف على هذه الأمة، أن ييسر لها كتابها، وذلك لتنتمكن من قراءته، والعمل بما فيه من تشريعات وأحكام، فأنزله محتملا للهجات العرب المتنوعة، وألسنتها المختلفة، تحقيقا لقوله سبحانه وتعالى ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر : ١٧] "وقولنا في الضابط ولو بوجه نريد به وجها من وجوه النحو، سواء

(١) مناهل العرفان (١ / ٣٧٧)، ومباحث في علوم القرآن (١ / ١٤٨).

كان أفصح أم فصيحاً مجمعا عليه، أم مختلفاً فيه اختلافا لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية^(١).

"والمقصود بموافقة العربية : أن تكون القراءة على سنن كلام العرب ولهجاتها التي وافقت الأحرف السبعة ، وإن لم تكون مشهورة لدى النحويين"^(٢). قال الإمام الداني: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن، على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية. بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنّة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"^(٣).

"وينبغي التنبيه هنا على أن المقصود باشتراط العربية يرجع إلى نزول القرآن على لسان العرب ، وإلى أن أحرفه السبعة لا تخرج عن لهجات العرب ، وحينئذ فإن الوجه إذا ثبت نقله واستقام رسمه فلا يحكم عليه بالشذوذ لمجرد طعن بعض النحاة ومن تبعهم ، بل القراءة هي الحاكمة والحجة ، فكيف إذا كان مقروءا بها في الأمصار والمحاريب"^(٤).

(١) النشر في القراءات العشر (١/١٠).

(٢) المنهاج في الحكم على القراءات د/ إبراهيم بن سعيد الدوسري (١/ ١٥ - ١٦).

(٣) جامع البيان في القراءات السبع (١/ ٥١)، وهو: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي=

=مولاهم، الأندلسي، ثم الداني الإمام، الحافظ، المجود، المقرئ، كان أبو عمرو أحد الأئمة في علم القرآن رواياته وتفسيره ومعانيه، وطرقه وإعراجه، وجمع في ذلك كله تواليف حسانا مفيدة، ونقلته -إليه-المنتهى في تحرير علم القراءات، وعلم المصاحف. توفي سنة أربع وأربعين ومائة. سير (٧٧/١٨)، الوافي (٢٠/٢٠)، جذوة المقتبس (١/ ٣٠٥).

(٤) المنهاج في الحكم على القراءات (١/ ١٨) بتصرف.

ومتى توفر في القراءة الصحيحة هذه الأركان الثلاثة وجب المصير إليها، وكان القرآن الكريم هو الحكم على اللغة العربية وعلومها المتنوعة، لا العكس، "فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة لحكمها فيه وإلا كان ذلك عكسا للآية وإهمالا للأصل في وجوب الرعاية"^(١).

وفى ضوء ذلك يمكن القول بأن الأساس المعتبر في صحة القراءة هو صحة السند، وإليه يضاف بقية الأركان الأخرى، وبدون صحة السند لا يمكن اعتبار القراءة مهما أضيف إليها من موافقة العربية، والرسم العثماني، وقد أخطأ من حكم بقرآنيته حينئذ، فالمعتبر هو التواتر والنقل عن عدل، وضبط، وثقة عن مثله، وجماعة عن أخرى يستحيل تواطؤهم على الكذب.

المطلب الرابع: التعريف بحمزة بن حبيب الزيات.

هو: "حمزة بن حبيب بن عمارة التيمي ابن إسماعيل، الإمام، القدوة، شيخ القراءة، أبو عمارة التيمي مولاهم، الكوفي، الزيات، مولى عكرمة بن ربي."

تلا عليه: حمران بن أعين، والأعمش، وابن أبي ليلى، وطائفة.

وحدث عن: عدي بن ثابت، والحكم، وعمرو بن مرة، وحبيب بن أبي ثابت، وطلحة بن مصرف، ومنصور، وعدة.... وعنه أخذ القرآن عدد كثير: كسليم بن عيسى، والكسائي، وعابد بن أبي عابد، والحسن بن عطية، وعبد الله بن صالح العجلي.

وحدث عنه: الثوري، وشريك، وجريز، وابن فضيل، ويحيى بن آدم، وبكر بن بكار، وحسين الجعفي، وقبيصة، وخلق.... "^(٢).

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٤٢٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ٩٠) باختصار، التاريخ الكبير (٣/ ٥٢)، غاية النهاية في

أحد القراء السبعة "ولد سنة ثمانين، وأدرك الصحابة بالسن فلعله رأى بعضهم... وتصدر للإقراء مدة"^(١)

شيخ القراء " وإليه المنتهى في الصدق والورع والتقوى"^(٢) " وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش وكان إماما حجة ثقة ثبتا رضي قيما بكتاب الله بصيرا بالفرائض عارفا بالعربية حافظا للحديث عبدا خاشعا زاهدا ورعا قانتا لله عديم النظير"^(٣)

وإنما قيل له "الزيات لأنه كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان ويجلب من حلوان الجبن والجوز إلى الكوفة، فعرف به"^(٤) و"حديثه مخرج في صحيح مسلم، وفي السنن الأربعة"^(٥).

أقوال العلماء فيه:

"عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: ثَقَّةٌ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ مَنْجُويَه: كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ زَمَانِهِ بِالْقِرَاءَاتِ، وَكَانَ مِنْ خِيَارِ عِبَادِ اللَّهِ عِبَادَةً، وَفَضْلًا، وَوَرَعًا، وَنَسْكًَا"^(٦)

وقال "العجلي ثقة رجل صالح وقال ابن سعد كان رجلا صالحا عنده أحاديث وكان صدوقا صاحب سنة"^(٧)

أَسَانِيدُ قِرَاءَةِ حَمَزَةَ

=

طبقات القراء (٢٦١/١)، تهذيب التهذيب (٢٧/٣)، الوافي بالوفيات (١٣/ ١٠٥ - ١٠٦)، السبعة في القراءات (٧١/١)، التيسير في القراءات السبع (٦/١)، شذرات الذهب (٢٥٥/٢).

(١) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (٦٦ / ١) باختصار.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١ / ٦٠٥) .

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء (١ / ٢٦٣) .

(٤) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٢ / ٢١٦) .

(٥) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (١ / ٧٠).

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧ / ٣١٦) ، الثقات لابن حبان (٦/٢٢٨).

(٧) تهذيب التهذيب (٣ / ٣٧ - ٣٨) ، تاريخ الثقات للعجلي (١ / ١٣٣) .

لنترك الحديث لصاحب السبعة في القراءات يحدثنا عن ذلك حيث يقول عليه سحائب الرحمة فيما سطره بقلمه النفيس " وَمَا كَانَ مِنْ قِرَاءَةِ حَمَزَةٍ بِن حَبِيبٍ فَإِنِّي قَرَأْتُ بِهَا غَيْرَ مَرَّةٍ عَلَى ابْنِ عَبْدِوَسٍ وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي عَمْرِ حَفْصُ بْنُ عَمْرٍ وَأَخْبَرَهُ أَبُو عَمْرٍ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى سَلِيمِ بْنِ عَيْسَى وَأَخْبَرَهُ سَلِيمٌ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى حَمَزَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى رَحْمَةً وَاسِعَةً. وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ قَالَ حَدَّثَنِي خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ سَلِيمٍ عَنْ حَمَزَةَ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ وَقَرَأْتُ عَلَى عَائِذِ بْنِ أَبِي عَائِذٍ وَقَرَأَ عَائِذٌ عَلَى حَمَزَةَ.

وَأَخْبَرَنِي إِدْرِيسُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ خَلْفٍ عَنْ سَلِيمٍ عَنْ حَمَزَةَ. وَأَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي هِشَامٍ عَنْ سَلِيمٍ عَنْ حَمَزَةَ. وَمَا أَتَى مِنْ رِوَايَةٍ غَيْرِ سَلِيمٍ عَنْ حَمَزَةَ مِمَّا يُخَالِفُ رِوَايَةَ سَلِيمٍ فَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي مَوْضِعِهِ عَنِ الشَّيْخِ الَّذِي رَوَاهُ بِإِسْنَادِهِ. وَأَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَحْمَدَ بْنِ هُرُونٍ الْمَزُوقُ الْمَعْرُوفُ بِحَيُونَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ خَلَادٍ عَنْ سَلِيمٍ عَنْ حَمَزَةَ" (١) مَذْهَبُ حَمَزَةٍ فِي الْقِرَاءَةِ:

وَأَمَّا حَمَزَةُ بْنُ حَبِيبٍ الزِّيَاتُ فَقَوْلُهُ فِي الْإِدْعَامِ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي لَا حَرَكَةَ لَهَا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِ أَبِي عَمْرٍو إِلَّا فِي الدَّالِّ فِي الْجِيمِ فَإِنَّهُ كَانَ لَا يَدْغِمُهُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ مِنَ الْقُرَّاءِ غَيْرَ أَبِي عَمْرٍو وَأَمَّا لَامٌ بَلْ وَهَلْ فَكَانَ حَمَزَةُ يَدْغِمُهَا فِي التَّاءِ وَالنَّاءِ وَالسَّيْنِ وَالرَّاءِ وَخْتَلَفُوا عَنْهُ فِي ذَالٍ إِذْ مَعَ الزَّايِ وَالسَّيْنِ وَالصَّادِ مِثْلَ قَوْلِهِ ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [التَّوْرَةُ: ١٢] ﴿وَإِذْ رَاغَتِ الْأَبْصَارُ﴾ [الْأَحْزَابُ: ١٠] ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ [الْأَحْقَافُ: ٢٩] فَرَوَى خَلْفٌ عَنْ سَلِيمٍ عَنْ حَمَزَةَ الْإِظْهَارَ.

(١) السبعة في القراءات (٩٧/١ - ٩٨)، معاني القراءات للأزهري (١٠١/١)، المبسوط (٥٧/١).

وروى خَلاَّد عَنْ سَليْم عَنْ حَمَزَةَ الإِدْعَام وَلَمْ يَأْتِ بِهِ غَيْرُهُ وَرَوَى خَلْف عَنْ سَليْم أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ عَلَيْهِ يَعْني عَلَى حَمَزَةَ ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ﴾ [التيساء : ١٥٥] مدغما فيجيزه^(١)

راوياه:

١- خلف، وهو أبو محمد خلف بن هشام بن طالب بن غراب بن ثعلب البزار الصلحي، من أهل فم الصلح. إمام في القراءة، ثبت عند أهل الحديث، حدث عنه أحمد بن حنبل والأئمة.

... وتوفي ببغداد وهو مختلف أيام الجهمية يوم السبت لسبع خلون من جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين في خلافة الواثق بالله،..

٢- وخلاَّد، وهو أبو عيسى خلاَّد بن خالد، قاله الحلواني، وقال مسلم: خلاَّد بن عيسى، وقال غيرهما: خلاَّد بن خَليد الشيباني الصيرفي الكوفي، توفي بالكوفة، قال البخاري: سنة عشرين ومائتين.

أخذ القراءة عن أبي عيسى سليم بن عيسى الحنفي الكوفي عن حمزة، وتوفي سليم بالكوفة سنة ثمان، وقيل: سنة تسع وثمانين ومائة، وولد سنة ثمانى عشرة ومائة^(٢).

وفاته:

مات حمزة "سنة ست وخمسين ومائة، وكذا وأرخه غير واحد، وقيل سنة ثمان وخمسين وهو وهم، رحمه الله"^(٣)

(١) السبعة في القراءات (٩٧/١ - ٩٨)، العنوان في القراءات السبع (٤١/١).

(٢) الإقناع في القراءات السبع (٣٩/١) باختصار، والنشر (١٦٦/١)، البدور الزاهرة (٩/١).

(٣) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (٧١ / ١)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٢٢/٧)، وفيات الأعيان (٢١٦/٢).

المطلب الخامس: الأسباب الرئيسية التي دفعت بأئمة النحو، وغيرهم من الأئمة والعلماء في تلحينهم للقراءات المتواترة، والمشهورة.

ما قام أئمة النحو من مدرسة البصرة من رد لقراءة الإمام حمزة، وسيأتي جانب من مقولاتهم ومن نحا نحوهم، وحذا حذوهم، وقد تبين مدى غلوهم، وإفراطهم الشديد في أقوالهم وما قاموا به تجاه الأئمة القراء الكبار.

وللأسف الشديد ارتضت الأمة تلك الأقوال وهذه النصوص المنقولة عنهم، ولم يتصدوا لهم بل ارتضوها، وركنوا إليها، وقد اتضح للباحث أن هذه الحملة من قبل هؤلاء ما قاموا بها إلا رغبة منهم في أن تطرد أقيستهم، وتستقيم قواعدهم النحوية والصرفية التي أصلوا لها، وجعلوا صنيعهم هذا وكلمتهم هي العليا، فكان هذا عندهم حكما يرتضونه فقط، ولا يسمع إلا لقولهم وقد تناسوا أن شتان ما بين كلام الله عز وجل، وكلام البشر، وأن القرآن الكريم حكما على اللغة العربية لا العكس.

وواضح لدى عين أن القرآن الكريم قد نقل عن المصطفى عليه الصلاة والسلام بواسطة الصحابة والتابعين، وقاموا بدورهم على أكمل وجه من صيانتهم عن العبث والتزييف، وحفظوه من التغيير والتبديل، وبذلوا غاية التحري، وقمة الأمانة والدقة، وتم هذا مصداقا لوعده الله تعالى.

فإن سأل سائل هل يمكن الوقوف على الأسباب الرئيسية التي جعلت هؤلاء الأئمة يقومون بما قاموا به من تلحينهم للقراءات المتواترة والمشهورة التي رواها ونقلها الأئمة القراء الكبار؟.

أقول: نعم بحول الله وعونه، وقد أبانت عبارة العلامة فضيلة الأستاذ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه القيم دراسات لأسلوب القرآن الكريم، حيث قال عليه سحائب الرحمة في ما سطره بقلمه النفيس: "علام اعتمد النحويون في تحليل القراء؟

١ - كانوا يحتكمون إلى ما وضعوه من قواعد، وسنوه من قوانين:

منع البصريون من جواز هذه الأمور، فلحنوا ما جاء عليها من قراءات الفصل بين المضاف والمضاف إليه، العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، العطف على معمولي عاملين مختلفين، إضافة مائة إلى

- الجمع، تسكين لام الأمر مع ثم، إدغام الراء في اللام، والفاء في الياء، تسكين الحركة الإعرابية، اجتماع الساكنين على غير حده.
- ٢ - وأحياناً يخفى توجيه القراءة على بعض النحويين فيسارع إلى تلحينها.
- ٣ - وأحياناً ينظر بعضهم إلى الشائع من اللغات، ويغفل عن غيره.
- ٤ - وفي بعض الأحيان يزعم بعضهم أنه أحصى أوزان العربية، فوجدها تخلو من بعض الأوزان، فيلحن ما جاء عليها من قراءات.
- ٥ - لم يكتف النحويون بتلحين ما خالف قواعدهم، وإنما كان منهم تلحين لبعض القراءات المتواترة مع موافقتها لأقيستهم^(١).

الردّ على النحويين وغيرهم:

يمكن القول بأن هذه النزعة الشديدة، وتلك الحملة الشعواء من قبل هؤلاء العلماء على الأئمة الكبار وقراءتهم بدت ظاهرة عند المتقدمين منهم كالإمام الفراء وهو الذي فتح لهم هذا الباب على مصاريعه. ومن يرجع إلى كتابه "معاني القرآن" يجد الآيات التي خطئوا القراء فيها قد سبقهم إلى تخطئة الكثير من هؤلاء الأئمة، وتلميذه العلامة المبرد، وتبعهما تلميذهما الإمام الزجاج. ثم تخف هذه النزعة عند الإمام الأزهري، وتضعف كثيراً عند الإمام أبي على الفارسي، والإمام مكي بن أبي طالب، وغيرهما.

حتى جاء الإمام أبو حيان الغزنائي الأندلسي المفسر، ومن بعده تلميذه النجيب العلامة السمين الحلبي، وقد استطاعا التغلب على هذه الحملة، وتلك النزعة تماماً، واقتلاعهما من جذورهما وأن يتخذا المنهج القويم، والصحيح في كون القراءات المتواترة والصحيحة حكماً على اللغة العربية، وأقيستها، وقواعدها النحوية والصرفية.

وإن أردت دليلاً على ذلك أحيلك أيها القارئ إلى عبارة صاحب غيث النفع حين قال عليه سحائب الرحمة: "القراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢٢/١ - ٢٤) باختصار شديد.

القراءة؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ومن أصحابه، ومن بعدهم»^(١).

وجاء في شرح المفصل كلام نفيس، وتحقيق دقيق في التأصيل لهذا الأمر، وتوضيح لما يزعمه هؤلاء الأئمة، وأن كلامهم حجة يثبت عند الإجماع والرد عليهم ومن يسير في طريقهم، خاصة وأن من القراء الكبار من هم أعلام في مدرسة اللغة والنحو كالإمام أبي عمرو البصري، والعلامة الكسائي.

وهذا نص ما قاله صاحب شرح المفصل: "والأولى الرد على النحويين ... فليس قولهم بحجة عند الإجماع، ومن القراء جماعة من النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة في مخالفة القراء لهم، ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوى فإنهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون النحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى: لأنهم ناقلون عن ثبوت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاد، ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأثبت؛ فكان الرجوع إليهم أولى"^(٢).

وبعد هذه النصوص يتضح لنا أن المنهج العلمي يقتضى بأن القرآن الكريم حكما على اللغة العربية لا العكس، وقد سبق بيانه فأغنى عن إعادته، وبأن لنا أن القواعد النحوية والصرفية تحتاج إلى القرآن الكريم والقراءات المتواترة لما يتعلق بها من الضبط، والإحكام، والإتقان، والوثوق، وكفى بالله شهيدا.

وبعد : فسأقوم في الأسطر التالية، والمطلب القادم في بيان موقف هؤلاء العلماء الذين وجهوا سهامهم، وألقوا التهم لهذه القراءة المتواترة، والصحيحة لإمامنا الكبير حمزة بن حبيب الزيات، ومن الله تعالى وحده أستمد العون والتوفيق.

(١) غيث النفع ص (٤٩ - ٥٠).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب (٢ / ٩٠٧ - ٩٠٨).

المطلب السادس: أقوال الطاعنين في قراءة حمزة بن حبيب الزيات، واستقراء المواضع التي وجهوا طعنهم إليها من خلال قراءته.

يمكن القول بأن المصنفين من نحاة البصرة المتقدمين ومن هذا حذوهم، وسار على دربهم كالعلامة سيبويه والأخفش والفراء، والمازني، والمبرد، والزجاج، وأبو جعفر النحاس، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح ابن جني، وأبو البقاء العكبري، وهؤلاء من أهل النحو، وكذلك أهل اللغة كالإمام الأصمعي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم السجستاني، وابن قتيبة، وابن خالويه، ومن المفسرين ابن جرير الطبري، والزمخشري، وابن عطية.

هؤلاء جميعا تمكن منهم القول بالطعن في أئمة القراء وقراءتهم، وقد نال إمامنا حمزة نصيبا كبيرا من الطعن والتلحين من قبل هؤلاء الأئمة، وحسبك أن هذا الطعن وذاك التحريف لم يضعهما الطاعنون عليه في ميزان الحق والعدل، وإنما أخذ هذا الطعن مأخذ العناد واللجاج في الخصومة، بل وصل بهم الحد أنهم كالألواتهم للقراء، وأحيانا يرمونهم بالجهل وعدم الدراية بعلم العربية، وعدم معرفتهم بلسان العرب.

وإن أردت دليلا على ذلك فاقراً بعضاً من كلامهم التي امتلئت بالكثير من التهم، وذكر ما لا يليق بحال هؤلاء الأئمة الأفاضل.

"قال ابن عياش: قراءة حمزة بدعة."

كان ابن إدريس يقول: لا أمانتي الله حتى أفقد من الكوفة ثلاثة أشياء: إباحة المسكر، وقراءة حمزة، وفقه أبي حنيفة.

وكان ابن حمزة مهدي يقول: لو صليت خلف من يقرأ بقراءة حمزة لأعدت الصلاة.

وقال أبو حاتم: سألت عن حمزة أبا زيد والأصمعي ويعقوب الحضرمي وغيرهم من العلماء، فأجمعوا على أنه لم يكن شيئاً، ولم يكن يعرف كلام العرب ولا النحو، ولا كان يدعي ذلك، وكان يلحن في القرآن ولا يعقله، يقول:

﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي﴾ [إِبْرَاهِيم : ٢٢] (بكسر الياء الشديدة) وليس ذلك من كلام العرب^(١).

وجاء في مراتب النحويين : " وحدثنا جعفر بن محمد قال: حدثنا إبراهيم بن حميد قال: أخبرنا أبو حاتم قال سألت عن حمزة أبا زيد والأصمعي ويعقوب الحضرمي وغيرهم من العلماء: فأجمعوا أنه لم يكن شيئاً، ولم يكن يعرف كلام العرب ولا النحو، ولا كان يدعي ذلك، وكان يلحن في القرآن ولا يعقله، ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي﴾ [إِبْرَاهِيم : ٢٢] (بكسر الياء الشديدة) وليس ذلك من كلام العرب ونحو هذا من القراءة، قال أبو حاتم: وإنما أهل الكوفة يكابرون فيه ويباهتون، وقد صيره الجهال من الناس شيئاً عظيماً بالمكابرة والبهت^(٢)

وجاء في المنصف " فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة: "معائش" بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنا نحو من هذا^(٣).

ولم يقنع صاحب كتاب التصريف بهذا القدر، وإنما سولت له نفسه أن يختم كتابه بالطعن على القراء المشهود لهم بالضبط والإتقان، في أنهم يتعلقون بالألفاظ ويجهلون المعاني.

قال أبو عثمان: "والتصريف إنما ينبغي أن ينظر فيه من قد نقب في العربية، فإن فيه إشكالاً وصعوبة على من ركبه، غير ناظر في غيره من النحو، وإنما هو والإدغام والإمالة فضل من فضول العربية، وأكثر من يسأل عن الإدغام والإمالة القراء للقرآن، فيصعب عليهم لأنهم لم يعملوا أنفسهم فيما هو دونه من العربية، فريما سأل الرجل منهم عن المسألة قد سأل عنها بعض العلماء فكتب لفظه، فإن أجابه غير ذلك العالم بمعناه وخالف لفظه كان عنده

(١) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (٦/ ٢٨٥٥ - ٢٨٥٦) باختصار.

(٢) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص (٦/ ٢٦ - ٢٧).

(٣) المنصف لابن جني (١/ ٣٠٧).

مخطئًا، فلا يلتفت إلى قوله أخطأت، فإنما يحمله على ذلك جهله بالمعاني وتعلقه بالألفاظ" (١)

ولم يرتض صاحب المنصف هذا فقال عليه سحائب الرحمة: "وهذا الذى حكاه أبو عثمان عن هؤلاء القوم مستفيض مشهور، وهم عندى كالمعذورين فيه لصعوبة هذا الشأن، وحكى لى عن بعض مشايخهم ممن كان له اسم فيهم وصيت أنى قال: الأصل في قوة: قوية، كأنه لما رأى اللام في (قويت) ياء توهمها أصلا في الكلمة، ولو توقف عن الفتيا بما لا يعلم به لكان أشبه به وأليق" (٢)

وحسبك بما قاله صاحب الكشاف: "والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو" (٣)

وبعد: بين يدك أقوال العلماء من النحاة ومن سار على دريهم فيما سبق في السطور السابقة، والتي حوت طعنهم وتلحينهم للقراءات المتواترة، والتي ثبتت عن هؤلاء الأئمة الأثبات الأفاضل، وهذا على سبيل العموم، أما ما جاء عنهم من طعون قالوا بها ورموا قراءة حمزة الزيات على وجه الخصوص فإن الناظر حين يتتبع ما ورد عنهم من انتقادات وجهوها إليه يرى أنهم لحنوا قراءته في حوالى خمسة عشر موضعا.

بعضها قد انفرد فيها بالقراءة، والبعض الآخر قرأها مع غيره من إخوانه القراء الكبار.

واليك هذه المواضع أوقفك عليها أيها القارئ وما الذى قاله الأئمة، والله تعالى المستعان.

(١) التصريف للمازني (٣/ ٣٤٠ - ٣٤١).

(٢) المنصف لابن جنى (٢/ ٤٣١).

(٣) الكشاف للزمخشري (١/ ٣٣٠).

الموضع الأول: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا

ءَامَنَ السُّفَهَاءُ ۖ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾ [البقرة: ١٣]

"قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس بإبدال الهمزة الثانية واوا خالصة مفتوحة، والباقون بتحقيقها" (١)

حيث طعن في هذه القراءة الإمام عثمان بن جني (٢).

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿إِلَّا أَن يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِن خِفْتُمْ

أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ۚ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]"

قرأ حمزة ويعقوب: (يُخَافَا) بضم الياء. وقرأ الباقون: (يَخَافَا) (٣).

حيث طعن في هذه القراءة الإمام الفراء (٤)، وغيره (٥).

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿وَمِن أَهْلِ الْكِتَابِ مَنُ إِن تَأْمَنُهُ بِقِنطَارٍ

يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّنُ إِن تَأْمَنُهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥]

"ساكنة الهاء في الموضعين، الأبوان وحمزة، وقرأ قالون بكسر مختلصة

فيهما. الباقون يوصل الهاء بياء" (٦) حيث طعن في هذه القراءة الإمام الزجاج (٧)، وغيره (٨)

(١) البذور الزاهرة (٢١/١)، المبسوط في القراءات العشر (١٢٦/١).

(٢) الخصائص (١٤٥ / ٣).

(٣) معاني القراءات (٢٠٢/١).

(٤) معاني القرآن (٢٥٢ / ١).

(٥) ينظر البحر المحيط (٤٧١/٢ - ٤٧٢).

(٦) العنوان (٨٠/١)، المبسوط في القراءات العشر (١٦٦/١)، حجة القراءات (١٦٦/١).

(٧) معاني القرآن (٤٣١ - ٤٣٢ / ١)، البحر المحيط (٢٢١ / ٣)، الدر

المصون (٢٦٢/٣)، إعراب القرآن (١١٦ / ٤)، الجامع لأحكام القرآن (٢٢/١٢)،

(٨) إعراب القرآن (١١٦ / ٤)، الجامع لأحكام القرآن (٢٢/١٢).

الموضع الرابع: قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾

[التيسار : ١]

قَرَأَ حَمَزَةً وَحْدَهُ {وَالْأَرْحَامَ} خَفِضًا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {وَالْأَرْحَامَ} نَصْبًا^(١) حيث طعن في هذه القراءة الإمام الفراء^(٢)، وغيره كالأزهري^(٣).

الموضع الخامس: قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا

يُعْجِزُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنفال : ٥٩]

"قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ وَالْكَسَائِيُّ {وَلَا يَحْسَبَنَّ} بِالنَّاءِ وَكَسَرَ السَّيْنَ غَيْرَ عَاصِمٍ فَإِنَّهُ فَتَحَ السَّيْنَ وَفِي الثُّورِ أَيْضًا^(٤) بِالنَّاءِ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمَزَةً ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾ ﴿٥٩﴾ بِالنَّاءِ وَفَتَحَ السَّيْنَ"^(٥) حيث طعن في هذه القراءة الإمام الزجاج^(٦).

الموضع السادس: قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ

كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرٌ مِّنْ نَّشَأُ﴾ [يوسف : ١١٠]

"وَاخْتَلَفُوا فِي تَشْدِيدِ الدَّالِّ وَتَخْفِيفِهَا مِنْ قَوْلِهِ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا

قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ {كُذِّبُوا} مُشَدِّدَةً الدَّالَّ وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمَزَةً وَالْكَسَائِيُّ {كُذِّبُوا} خَفِيفَةً، وَكُلُّهُمْ ضَمَّ الْكَافَ"^(٧)

الموضع السابع: قوله تعالى ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾

[إبراهيم : ٢٢] قال العلامة الزجاج: "وقرأ حمزة^(٨) والأعشى بمُصْرِخِيَّ بكسر

(١) السبعة (٢٢٦٠/١).

(٢) معاني القرآن (٢٥٢ / ١).

(٣) معاني القراءات (٢٩٠ / ٢).

(٤) في قوله تعالى ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الثور : ٥٧]

(٥) السبعة (٣٠٧ / ١)، الإقناع في القراءات السبع (٣٢٧/١)، النشر (٢٧٧/٢).

(٦) معاني القرآن (٤٢١ / ٢).

(٧) السبعة (٣٥١ / ١)، التيسير (١٣٠/١)، العنوان (١١١/١).

(٨) السبعة في القراءات (٣٦٢ / ١)، المبسوط في القراءات العشر (٢٥٦/١)، الحجة

الياء،" وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين ، وذلك أن ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكن حُرِّكَتْ إلى الفتح: تقول: هذا غلامِي قد جاء، وذلك أن الاسم المضمَر لِمَا كان على حرف واحد وقد منع الإعراب حرك بأخف الحركات، كما تقول: هو قائم فتفتح الواو، وتقول: أنا قُمْتُ فتفتح النون، ويجوز إسكانُ الياء لِثِقَلِ الياء التي قبلها كسرة، فإذا كان قبل الياء ساكن حُرِّكَتْ إلى الفتح لا غير، لأن أصلها أن تحرك ولا ساكن قبلها، وإذا كان قبلها ساكن صارت حركتها لازمةً لالتقاء الساكنين،.

ومن أجاز بِمُصْرَحِيٍّ بالكسر لَزِمَهُ أن يقول: هذه عَصَاي أتوكأ عليها، وأجاز الفراء على وجه ضعيف الكسر لأن أصل التقاء الساكنين الكسر، وأنشد:

قال لها هل لك يا ثافي. . . قالت له ما أنت بالمرضي^(١)

وهذا الشعر مما لا يلتفت إليه، وعَمَلٌ مثْلُ هذا سهلٌ، وليس يعرف قائل هذا الشعر من العرب، ولا هو مما يحتج به في كتاب الله عز وجل^(٢).
وقال الفراء: "ولعلها من وَهْمِ القراء طبقة يَحْيَى فإنه قل من سلم منهم من الوهم. ولعله ظَنَّ أن الباء في بِمُصْرَحِيٍّ خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذَلِكَ"^(٣).

وفي البحر المحيط ما نصه: "وقرأ يحيى بن وثاب، والأعمش، وحمزة: بِمُصْرَحِيٍّ بكسر الياء، وطعن كثير من النحاة في هذه القراءة. قال الفراء:

=

للقراء السبعة (٢٨/٥).

(١) للأغلب العجلي. خزنة الأدب (٢/ ٢٥٧)، والدرر (٢/ ٦٩)، وشرح العمدة (٢٥٤).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ١٥٩ - ١٦٠).

(٣) معاني القرآن (٢/ ٧٥).

لعلها من وهم القراء، فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء في بِمُصْرِحٍ خافضة للفظ كله، والباء للمتكلم خارجة من ذلك. وقال أبو عبيد: نراهم غلطوا، ظنوا أن الباء تكسر لما بعدها. وقال الأخفش: ما سمعت هذا من أحد من العرب، ولا من النحويين. وقال الزجاج: هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف. وقال النحاس^(١): صار هذا إجماعاً، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ. وقال الزمخشري^(٢): هي ضعيفة، واستشهدوا لها ببيت مجهول:

قال لها هل لك يا تافي ... قالت له ما أنت بالمرضي وكأنه قدر ياء
الإضافة ساكنة، وقبلها ياء ساكنة فحركها بالكسر لما عليه أصل التقاء
الساكنين، ولكنه غير صحيح، لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث
قبلها ألف نحو:

عصاي فما بالها، وقبلها باء. (فإن قلت) : جرت الياء الأولى مجرى
الحر الصحيح لأجل الإدغام، كأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح
ساكن، فحركت بالكسر على الأصل.

(قلت) : هذا قياس حسن، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة
الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات انتهى." (٣)

الموضع الثامن: قوله تعالى ﴿وَلْيُتُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ وَأَرْدَادُوا

تِسْعًا ۖ﴾ [الكهف : ٢٥]

"قرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿وَلْيُتُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ غير
منون. وقرأ الباقون {ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ} منونة"^(٤).

(١) إعراب القرآن (٢/٢٣١).

(٢) الكشف (٢/٥٥١).

(٣) البحر المحيط (٦/٤٢٩).

(٤) المبسوط في القراءات العشر (١/٢٧٦)، السبعة (١/٣٩٠)، الحجة في القراءات
السبع (١/٢٢٣)

وقد أنحى الإمام المبرد^(١)، والإمام الزجاج^(٢)، وأبو حاتم على هذه القراءة^(٣).

الموضع التاسع: قوله تعالى ﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقُّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤]

جاء في البحر المحيط: "وقرأ الأخوان والأعمش وابن وثاب وشيبة وابن غزوان عن طلحة وخلف وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جرير الولاية بكسر الواو^(٤) وهي بمعنى الرئاسة والرعاية. وقرأ باقي السبعة بفتحها^(٥) بمعنى الموالاة والصلة. وحكي عن أبي عمرو الأصمعي أن كسر الواو هنا لحن لأن فعالة إنما تجيء فيما كان صنعة أو معنى متقلدا وليس هنالك تولي أمور"^(٦).

الموضع العاشر: قوله تعالى ﴿فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [الكهف: ٩٧]

"كلهم قرأ / فَمَا اسطعوا / بتخفيف الطاء غير حمزة فإنه قرأ / فَمَا اسطعوا / مشددة الطاء يريد فَمَا اسْتَطَاعُوا ثُمَّ يَدْعُمُ النَّاءُ فِي الطَّاء"^(٧)

(١) المقتضب (٢/ ١٧١).

(٢) روح المعاني (٨/ ٢٤١).

(٣) المحرر الوجيز (٣/ ٥١٠).

(٤) معاني القراءات (١/ ٤٤٦)، العنوان في القراءات السبع (١/ ١٢٣)، النشر (٢/ ٢٧٧).

(٥) حجة القراءات (١/ ٤١٨)، التيسير في القراءات السبع (١/ ١٤٣)، البدور الزاهرة (١/ ١٩٢).

(٦) البحر المحيط (٧/ ١٨٢).

(٧) السبعة (١/ ٤٠١).

حيث طعن في هذه القراءة الإمام الزجاج^(١)، وأبو علي^(٢)، وابن مجاهد^(٣).

الموضع الحادى عشر: قوله تعالى ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى﴾ [طه : ٦٣] "قرأ أبو عمرو وحده {إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} . وقرأ ابن كثير، وحفص عن عاصم {إِنَّ}

ساكنة النون {هَذَانِ} بالآلف. وابن كثير يشدد النون من {هَذَانِ} ... وقرأ الباقون {إِنَّ} مشددة النون. {هَذَانِ} بالآلف"^(٤).

حيث طعن في هذه القراءة الإمام أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر^(٥)

الموضع الثانى عشر: قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّعَ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج : ١٥] وقوله ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج : ٢٩] "قرأ أبو عمرو وورش عن نافع وابن عامر ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعْ﴾ بكسر اللام فيهما، وقرأ الباقون ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعُ﴾ "ثم لَيَقْضُوا بسكون اللام"^(٦) حيث طعن في هذه القراءة الإمام المبرد^(٧)، والإمام النحاس^(٨)

(١) معاني القرآن (٣ / ٣١٢).

(٢) الحجة (٥ / ١٧٨).

(٣) السبعة (١ / ٤٠١).

(٤) المبسوط في القراءات العشر (١ / ٢٩٦) باختصار، النشر (٢ / ٣٢١)، التيسير في القراءات

السبع (١ / ١٥١).

(٥) تأويل مشكل القرآن (١ / ٣٧).

(٦) حجة القراءات (١ / ٤٧٣)، العنوان في القراءات السبع (١ / ١٣٤)، التيسير في القراءات السبع (١ / ١٥٦).

(٧) المقتضب (٢ / ١٣٤).

(٨) إعراب القرآن (٣ / ٦٤)، الجامع لأحكام القرآن (١٢ / ٢٢)، فتح القدير (٣ / ٥٢٢).

الموضع الثالث عشر: قوله تعالى ﴿أَسْتَكْبَرًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرُ السَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر : ٤٣] "قَرَأَ حَمْزَةً وَحْدَهُ وَمَكْرُ السَّيِّئِ سَاكِنَةُ الْهَمْزَةُ"^(١)

حيث طعن في هذه القراءة الإمام الزجاج، وقال: "وقرأ حمزة: وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ عَلَى الْوَقْفِ، وهذا عند النحويين الحَذَاقِ لَحْنٌ، ولا يجوز، وإنما يجوز مثله في الشعر في الاضطرار"^(٢) وكذلك ضعفها الإمام الزمخشري^(٣).

الموضع الرابع عشر: قوله تعالى ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ۖ﴾ [الصافات : ١٢]

"وَاخْتَلَفُوا فِي ضَمِّ النَّاءِ وَفَتْحِهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ فَقَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَاءِ ﴿بَلْ عَجِبْتَ بِضَمِّ النَّاءِ، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَابْنُ غَامِرٍ ﴿بَلْ عَجِبْتَ بِفَتْحِ النَّاءِ﴾"^(٤)

حيث طعن في هذه القراءة الإمام شريح القاضي^(٥)

الموضع الخامس عشر: قوله تعالى ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيتٌ ءَانَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الرؤم : ٩]

"قرأ ابن كثير ونافع وحمزة، ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيتٌ﴾ ، بتخفيف الميم، وقرأ الباقون ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيتٌ﴾ بتشديد الميم"^(٦).

(١) السبعة (٥٣٥/١)، العنوان في القراءات السبع(١/١٥٨) ، البدور الزاهرة (٢٦٤/١).

(٢) معاني القرآن (٢٧٥ / ٤).

(٣) الكشف (٦١٩ / ٣).

(٤) السبعة (٥٤٧/١)، معاني القراءات (٣١٦/٢)، التيسير في القراءات السبع(١/١٨٦).

(٥) المحرر (٤٦٧/٤)، البحر المحيط (٩٤/٩)، الدر المصون (٢٩٦/٩).

(٦) معاني القراءات (٣٣٥/٢)، العنوان في القراءات السبع(١/١٦٥)، النشر (٣٦٢/٢).

وقد ضعف الإمام الأخفش وأبو حاتم هذه القراءة^(١)

المطلب السابع: قراءة حمزة بن حبيب الزيات في ميزان المنصفين من العلماء الأفاضل، وتفنيد مطاعن النحاة، والرد على الدعاوى التي أطلقوها حول قراءته.

بداية يمكن القول بأن تلك الهجمة الغير طبيعية من قبل نحاة البصرة ومن سار على دربهم من قراء، ومفسرين، ولغويين، وكذلك بعض نحاة مدرسة الكوفة، قد نتجت عن الصنيع الذي قاموا به من الاحتجاج للقراءات المتواترة بالنحو وشواهد في الكتب التي ألفوها، وهذا عكس الوضع السليم، فإن المنطق والعقل السليم يقتضيان أن يحتج للنحو ومذاهبه، وقواعده، وشواهد بالقراءات المتواترة والصحيحة والمشهورة ذلك لأنها توفر فيها الضبط والإتقان والدقة والتحرى والإثبات وسبق أن أوضحنا ذلك من قبل.

إذا تمهد لك ذلك فيحسن بى أن أوقفك على بعض من أقوال العلماء في هذا الأمر، وهو أكبر شاهد على هذا .

جاء في الاقتراح: "إذا جَوَّزْنَا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أَوْلَى، وكثيراً ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم؛ فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها فلأن يجعلوا القرآن دليلاً على صحتها كان أَوْلَى"^(٢)

وفى الفصل في الملل والأهواء: "ولا عجب أعجب ممن أوجد لأمرئ القيس أو لزهير أو لجريز أو الحطيئة والطرماح أو لأعرابي أسدي بن سلمى أو تميمي أو من سائر أبناء العرب بوال على عقبيه لفظاً في شعر أو نثر جملة في اللغة وقطع به ولم يعترض فيه ثم إذا وجد الله تعالى خالق اللغات

(١) البحر المحيط (١٨٩/٦)، الدر المصون (٤١٥/٩).

(٢) الاقتراح للإمام السيوطي نقلاً عن الإمام الرازي ص (١٧).

وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن مواضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه^(١)

فهذا هو الحق والإنصاف في عبارات هؤلاء الأئمة، إذ القراء الكبار من الأئمة خير من يقوم بعلوم اللغة والنحو، ومنهم من كان من كبار أئمة العربية كالإمام أبي عمرو، ويعقوب الحصري، والخليل، والكسائي.

وقد نطقت بذلك عبارة صاحب كتاب السبعة حين قال عليه سحائب الرحمة:

لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير والقصص وتخليص بعضها من بعض عالم باللغة التي نزل بها القرآن^(٢).

وما قام به هؤلاء من تغليب القراء غير مقبول، وهو أمر مردود عند أئمة الدين وفيه من الشناعة والجساسة ما فيه.

ف"القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتراً يعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن رد ذلك فقد رد على النبي صلى الله عليه وسلم، واستنبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور، ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو، فإن العربية تتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يشك أحد في فصاحته"^(٣)

وبعد فقد آن الأوان للرد على الطاعنين ودعواهم التي أطلقوها، ونفوها بها دون أن يضعوها في ميزان الإنصاف والمنهج العلمي السليم.

الموضع الأول: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا

ءَامَنَ السُّفَهَاءُ ۖ لَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾﴾ [البقرة: ١٢ - ١٤]

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (١٠٧ / ٣ - ١٠٨).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١ / ٣٤٣)، والإتقان (١ / ٢٩٦).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٥ / ٤).

"قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس بإبدال الهمزة الثانية واوا خالصة مفتوحة، والباقون بتحقيقها"^(١)

حيث طعن في هذه القراءة الإمام عثمان بن جني وقال: "ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي "أئمة" بالتحقيق فيهما. فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين، نحو سئال وسئار وجئار فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا، وليس لحنا. وذلك نحو قرأ أبوك، و﴿السُّفَهَاءُ ٱللَّآءُ﴾ و﴿وَيُؤَسِّكُ السَّمَاءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ٦٥]، و﴿أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِن كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١] فهذا كله جائز عندنا على ضعفه، لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينيّين لحن"^(٢).

وتغليط الإمام هذه القراءة جسارة منه عفا الله تعالى لا تليق، فهي متواترة ولها وجه في العربية.

حيث إن قراءة التحقيق للهمزتين هي إحدى قراءتين متواترتين، والثانية تحقيق الأولى وتخفيف الثانية بإبدال الهمزة الثانية واوا خالصة من قبيل التليين، وعليه فلا عبرة بطعن أحد، ومن المعلوم للناظر أنه ما من قراءة إلا ولها وجه في العربية.

"فالحجة لمن حقّق إتيانا باللفظ على واجبه ووفّاه حقه. والحجة لمن حقق الأولى، ولين الثانية: إنه نحا التخفيف، وأزال عن نفسه لغة الثقل. فهذا معنى القراءة في الهمزتين المختلفتين. فأما المتفقتان فهم فيهما مختلفون: فمنهم من يحوّل الأولى في المكسورة ياء، والمضمومة واوا، ويترك الأولى في المفتوحة ويحقّق الثانية. ومنهم من يحقق الهمزتين معا. فالحجة لهم في ذلك: أن العرب تتسع في الهمزة ما لا تتسع في غيره فتحقق، وتلين وتبدل، وتطرح. فهذه أربعة أوجه، وورد القرآن بجميعها"^(٣).

(١) البذور الزاهرة (٢١/١)، المبسوط في القراءات العشر (١٢٦/١).

(٢) الخصائص (١٤٥/٣).

(٣) الحجة في القراءات السبع (١/٦٩ - ٧٠).

فإن كانت "الهمزتان من كلمتين كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾

[مُحَمَّد : ١٨]

و ﴿السُّفْهَاءُ الْآلَاءُ﴾ و ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة : ٦] ففيها أوجه:

الأول: تحقيق الهمزتين^(١).

وهذا مذهب "أهل الكوفة"^(٢) في القراءة، وكذلك أهل الشام.

وبالجملة "فإن التقت الهمزتان من كلمتين مُفَصِّلَتَيْنِ فهما تَجِيئَانِ مُتَّفَقَتَيْنِ أو مختلفتين فالمتفقتان ثلاث مضمومتان كقوله تعالى ﴿أُولَئِكَ﴾ [الأحقاف : ٣٢] فبعض العرب يحققها وهو قليل ومنهم من يحذف الأولى ويحقق الثانية ومنهم من يعكس ذلك ومنهم من يحقق الأولى ويجعل الثانية واواً والمفتوحتان كقوله تعالى ﴿جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ وفيه المذاهب المذكورة إلا أن من خفف الثانية وحقق الأولى جعل الثانية ألفاً والمكسورتان كقوله تعالى ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة : ٣١]: وفيه المذاهب المذكورة إلا أن الثانية تصير ياء من أجل الكسرة قبلها ومنهم من يجعلها ياء ساكنة وأما المختلفتان فعلى ستة أضرب:

- ١ - مضمومة بعد مفتوحة كقوله ﴿جَاءَ أُمَّةٌ رَّسُولُهَا﴾ [المؤمنون : ٤٤] فمنهم من يحقق الأولى ويجعل الثانية واواً لانضمامها ومنهم من يجعل الأولى بين بين والثانية واواً ومنهم من يحققهما.
- ٢ - وبعد مكسورة كقوله من خباء أخنك.
- ٣ - ومفتوحة بعد مضمومة كقوله تعالى ﴿السُّفْهَاءُ الْآلَاءُ﴾ ففيهما التحقيق وقلب الثانية واواً.

(١) البديع في علم العربية (٣٢٩/٢) باختصار، شرح كتاب سيبويه (٤ / ٢٨٦)، البحر

المحيط (١١٢/١) .

(٢) البديع في علم العربية (٣٢٩/٢).

٤ - ومفتوحة بعد مَكْسُورَةٍ كَقَوْلِهِ ﴿الْيَسَاءُ أَوْ أَكَنَّتُمْ﴾ [البَقَرَة : ٢٣٥] ففيهما التَّحْقِيقُ وقلب الثَّانِيَةِ يَاءً.

٥ - ومكسورة بعد مَضْمُومَةٍ كَقَوْلِهِ ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [البَقَرَة : ٢١٣] ففيهما التَّحْقِيقُ وَجَعَلَ الثَّانِيَةَ وَاوًا.

٦ - ومكسورة بعد مَفْتُوحَةٍ كَقَوْلِهِ ﴿شُهَدَاءَ إِذْ﴾ [البَقَرَة : ١٣٣] { ففيهما التَّحْقِيقُ، وَتَجَعَلَ الثَّانِيَةَ يَاءً. والله أعلم^(١).

والذين قرأوا بالتحقيق هنا "أرادوا التحقيق وتوفية كل حرف حقه من حركته ونصيبه من الإعراب إذ كانت الهمزة حرفا من حروف المعجم يلزمها من الحركة ما يلزم سائر الحروف فجاؤوا بكل همزة من المجتمعين على هياتها إرادة التبيين والنطق بكل حرف من كتاب الله على جهته من غير إبدال ولا تغيير فإذا التقنا متفقتي الإعراب وذلك أن تكونا مكسورتين كقوله ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ أو تكونا مفتوحتين كقوله ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هُود : ٩٤] أو تكونا مضمومتين كقوله أولياء أولئك فقرأ ابن عامر وأهل الكوفة جميع ذلك بهمزتين^(٢)

وبذلك يتبين لنا خطأ من ادعى الضعف هنا، زاعما أنه لحن فهي قراءة متواترة، والقراءة متى تواترت لا يعنينا موقف أئمة اللغة منها أيا ما كان.

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البَقَرَة : ٢٢٩]

"قرأ حمزة ويعقوب: (يُخَافَا) بضم الياء. وقرأ الباكون: (يَخَافَا)"

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (٢ / ٤٤٨ - ٤٥٠)، وينظر ارتشاف الضرب (٧٣١/٢).

(٢) حجة القراءات ابن زنجلة (٩١/١ - ٩٢).

حيث طعن في هذه القراءة الإمام الفراء فقال: "وفي قراءة عَبْدُ اللَّهِ «إِلا أن تخافوا»^(١) فقرأها حمزة على هذا المعنى «إِلَّا أَنْ يَخَافَا» ولا يعجبني ذلك. وقرأها بعض^(٢) أهل المدينة كما قرأها حمزة. وأما ما قال حمزة فإنه إن كان أراد اعتبار قراءة عَبْدُ اللَّهِ فلم يصبه - والله أعلم - لأن الخوف إنما وقع على أن وحدها إذ قال: ألا يخافوا أن لا، وحمزة قد أوقع الخوف على الرجل والمرأة وعلى أن ألا ترى أن اسمهما في الخوف مرفوع بما لم يسم فاعله. فلو أراد ألا يخافا على هذا، أو يخافا بذا، أو من ذا، فيكون على غير اعتبار قول عَبْدُ اللَّهِ كان جائزا كما تقول للرجل: تخاف لأنك خبيث، وبأنك، وعلى أنك..»^(٣)

وقد استشكلها جماعة وطعن فيها آخرون لعدم معرفتهم بلسان العرب. وحجة حمزة في قراءته" قوله بعدها ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [البَقَرَة : ٢٢٩] "فجعل الخوف لغيرهما ولم يقل فإن خافا"^(٤)

ولعل الإمام الفراء أراد أنه "على قراءة حمزة ﴿يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا﴾ ببناء الفعل للمفعول يكون الفعل قد عمل في نائب الفاعل: وفي أن ومعمولها، وكأن الفعل قد عمل في أكثر من معمول واحد الرفع، وهذا غير مألوف إلا على وجه التبعية. والنحويون يصححون هذا الوجه بأن يكون ﴿أَلَّا يُقِيمَا﴾ [البَقَرَة : ٢٢٩] بدل اشتمال^(٥) من نائب الفاعل"^(١).

(١) هو: عَبْدُ اللَّهِ بن مسعود. الكشف (١ / ٢٧٥)، البحر المحيط (٢/٤٧١)، الدر

المصون (٢ / ٤٤٧). وهي قراءة شاذة.

(٢) هو: أبو جعفر يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة. النشر (٢ /

٢٢٧)، المبسوط (١ / ١٤٦)

(٣) معاني القرآن (١ / ١٤٦ - ١٤٧).

(٤) حجة القراءات (١ / ١٣٥).

(٥) هو: بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الإجمال؛

ك"أعجبني

أي: "إلا أن يخاف عدم إقامتهما حدود الله، وهو بدل اشتغال، كما تقول: الزيدان أعجباني حسنهما، والأصل: إلا أن يخافوا، أنها: الولاة، عدم إقامتهما حدود الله" (٢).

ولكن خطأ الإمام أبو على الفارسي الإمام الفراء وقال: «لم يُصِبْ، لأنَّ الخوفَ في قراءة عبد الله واقعٌ على» أن «، وفي قراءة حمزة واقعٌ على الرجل والمرأة». وهذا الذي خطأ به القراء ليس بشيء، لأنَّ معنى قراءة عبد الله: إلا أنَّ تخافوهما، أي: الأولياء الزوجين ألاَّ يُقيما، فالخوف واقعٌ على «أن» وكذلك هي في قراءة حمزة: الخوف واقعٌ عليها أيضاً بأحد الطريقين المتقدمين: إما على كونها بدلاً من ضمير الزوجين...، وإما على حذف حرف الجر وهو على" (٣).

فإن قال قائل: لو كان يخافا كما قرأ، لكان ينبغي أن يكون: فإن خيفاً، قيل: لا يلزمه هذا السؤال لمن خالفه في قراءته، لأنهم قد قرعوا: إلا أن يخافا ولم يقولوا: فإن خافا فهذا لا يلزمه لهؤلاء.

وليس يلزم الجميع هذا السؤال لأمرين: أحدهما أن يكون انصرف من الغيبة إلى الخطاب كما قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الْفَاتِحَةِ : ٢] ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الْفَاتِحَةِ : ٥] وقال: ﴿وَمَا آتَيْنَا مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغِفُونَ﴾ [الرُّوم : ٣٩] وهذا النحو كثير في التنزيل وغيره.

والآخر: أن يكون الخطاب في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [البَقَرَةِ : ٢٢٩] مصروفاً إلى الولاة والفقهاء، الذين يقومون بأمر الكافة، وجاز أن يكون الخطاب للكثرة، فيمن جعله انصرفاً من الغيبة إلى الخطاب، لأن ضمير

=

زيد علمه؛ أو حسنه" أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣ / ٣٦٥).

(١) معاني القرآن (١ / ١٤٦) هامش رقم (٨).

(٢) البحر المحيط (٢ / ٤٧١).

(٣) الحجة للقراء السبعة (٢ / ٣٣١ - ٣٣٢) بتصرف.

الاثنتين في يَخَافا ليس يراد به اثنان مخصوصان، إنما يراد به أن كلَّ من كان هذا شأنه فهذا حكمه^(١).

وبذلك يظهر أن هذا الطعن غير مسلم به، ولا يجوز لأن هذه القراءة متواترة وصحيحة، ولا يحل ردها، وكان حريا بالإمام أن لا يذكر هذا التوهم وذاك الخطأ.

جاء في البحر الميظ: "وقد طعن في هذه القراءة من لا يحسن توجيه كلام العرب، وهي قراءة صحيحة مستقيمة في اللفظ وفي المعنى، ويؤيدها قوله بعد: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [البَقَرَة : ٢٢٩] ، فدل على أن الخوف المتوقع هو من غير الأزواج"^(٢)

وقد قال الإمام النحاس: ما علمت في اختيار حمزة أبعد من هذا الحرف لأنه لا يوجب الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى، أما الإعراب فإن يحتج له بقراءة عبد الله بن مسعود: إلا أن يخافوا أن لا يقيموا، فهو في العربية إذ ذاك لما لم يسم فاعله، فكان ينبغي أن لو قيل إلا أن يخافا أن لا يقيما؟..... وأما اللفظ فإن كان صحيحا فالواجب أن يقال: فإن خيفا، وإن كان على لفظ : فإن، وجب أن يقال إلا أن يخافوا. وأما المعنى فإنه يبعد أن يقال: لا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخاف غيركم، ولم يقل جل وعز: فلا جناح عليكم أن تأخذوا منها فدية، فيكون الخلع إلى السلطان، وقد صح عن عمر وعثمان أنهما أجازا الخلع بغير سلطان"^(٣).

وقد ردَّ الناسُ على النحاس:

أما ما ذكره من حيث الإعرابُ فلا يَلَزِمُ حمزةَ ما قرأ به عبد الله. وأما من حيثُ اللفظُ فإنه من باب الالتفاتِ كما قدَّمتهُ أولاً، ويَلَزِمُ النحاسُ أنه كان ينبغي على قراءة غير حمزة أن يقرأ: «فإن خافا» ، وإنما هو في القراءتين من

(١) البحر المحيط (٢ / ٤٧٢)، الدر المصون (٢ / ٤٥٠).

(٢) البحر المحيط (٢ / ٤٧٢).

(٣) البحر المحيط (٢ / ٤٧٢).

الالتفات المستحسن في العربية. وأمّا من حيث المعنى فلأنّ الولاة هم الأصل في رفع النظم بين الناس وهم الأمرون بالأخذ والإيتاء^(١) وبذلك يظهر أن هذه القراءة متواترة صحيحة، وله وجه في العربية، ولا عبرة بمن خالف، أو ردها.

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنُهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنُهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عِمْرَان : ٧٥]

حيث سكن الهاء في "الموضعين، الأبوان وحمزة"^(٢).

دفع طعن الإمام الزجاج، وغيره في هذه القراءة.

"قرأ أبو عمرو وحمزة وأبو بكر ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ و﴿لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ بسكون الهاء وحجتهم أن من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها فيقول ضربته ضرباً شديداً فينزلون الهاء إذا سكنوها وأصلها الرفع بمنزلة أنتم ورأيتهم إذا سكنوا الميم فيها وأصلها الرفع ولم يصلوها بواو فلذلك اجريت الهاء مجرى الميم في أنتم أنشد الفراء ... فيصلح اليوم ويفسده غدا"^(٣)

وما قال به الإمام الزجاج بأن هذا "الإسكان الذي حكى عنه هؤلاء غلط بين لا ينبغي أن يقرأ به لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم ولا تسكن في الوصل إنما تسكن في الوقف"^(٤).

قول لا ينبغي أن يقال، وكذلك ليس بشيء، ولا نسلم له ذلك إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، ومشهورة "وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء. فإنه عربي صريح، وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا.

(١) الدر المصون (٢ / ٤٤٩ - ٤٥٠).

(٢) العنوان (١ / ٨٠)، التيسير (٨٩/١)، حجة القراءات (١٦٦/١).

(٣) حجة القراءات (١ / ١٦٦).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (١ / ٤٣٢).

وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة. وحكى ذلك لغة لبعض العرب تجزم في الوصل والقطع." (١)

والسكون إنما حدث نظراً إلى أن هذه "الهاء حلت محل المحذوف الذي كان حقه لو لم يكن حرف العلة أن يسكن فأعطيت الهاء ما يستحقه المحل من السكون" (٢).

ومما يدل على بطلان هذا القول من الإمام الزجاج وجوه: "أنه قرأ من السكون إلى الاختلاس، والذي نصَّ على أن السكون لا يجوز نصَّ على أن الاختلاس أيضاً لا يجوز، بل جعل الإسكان في الضرورة أحسن منه في الاختلاس قال: «ليجري الوصل مجرى الوقف إجراءً كاملاً»

ومنها: أن هذه لغة ثابتة عن العرب حفظها الأئمة الأعلام كالسكائي والفراء، وحكى السكائي عن بني عُقيل وبني كلاب: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [العَادِيَات : ٦] بسكون الهاء وكسرهما من غير إشباع، ويقولون: «لَهُ مَالٌ وَلَهُ مَالٌ» بالإسكان والاختلاس. وقال الفراء (٣): «من العرب مَنْ يجزم الهاء إذا تحرَّك ما قبلها فيقولون: ضربته ضرباً شديداً، فيسكنون الهاء كما يُسكنون ميم» أنتم «و» فمنهم «وأصلها الرفع» (٤).

وبالجملة فهو قول مردود "لأنه راعى فيه المشهور من الاستعمال المقيس، واللغة أوسع من ذلك، والقراءة حجة" (٥)

(١) البحر المحيط (٣ / ٢٢١ - ٢٢٢).

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢ / ١٧٠)، البديع في علم العربية (٢ / ١٤)، ارتشاف الضرب (٢ / ٩١٩).

(٣) معاني القرآن (١ / ٢٢٣).

(٤) الدر المصون (٣ / ٢٦٣ - ٢٦٤) باختصار شديد، وينظر للباب (٥ / ٣٣١ - ٣٣٢).

(٥) التحرير والتتوير (٣ / ٢٨٦).

الموضع الرابع: قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾

[التيساء : ١]

قَرَأَ حَمَزَةُ وَحْدَهُ {وَالْأَرْحَامَ} خَفْضًا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {وَالْأَرْحَامَ} نَصْبًا^(١) حيث طعن في هذه القراءة الإمام الفراء^(٢)، وغيره كالأزهري^(٣)، والمازني^(٤)، وغيرهم الكثير من النحاة وأهل اللغة، وأول من رد هذه القراءة الإمام الفراء وتبعه تلميذه المبرد^(٥)، ومن بعدهما الزجاج، حيث قال: "القراءة الجيدة نصب الأرحام. المعنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم"^(٦)

وهي من أكثر القراءات التي كثرت حولها طعون النحاة، وغيرهم من المفسرين، وقد عابوا على حمزة بالجر دون إعادة حرف الجر، ولولا خوف الإطالة لذكرت جانباً من أقوالهم، وهي مشهورة ومذكورة في بطون كتبهم، وغيرهم من اللغويين والنحويين.

وقد قاد لواء هذه الحملة البصريون حتى أنه قال "رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به"^(٧)

وقد حمل صاحب الإنصاف^(٨) البصريين مسئولية تضعيف هذه القراءة.

(١) السبعة (١ / ٢٢٦٠).

(٢) معاني القرآن (١ / ٢٥٢).

(٣) معاني القراءات (٢ / ٢٩٠).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٥ / ٣).

(٥) البحر المحيط (١٢ / ٣٨٦).

(٦) معاني القرآن وإعرايه (٢ / ٦).

(٧) الجامع لأحكام القرآن (٥ / ٢).

(٨) الإنصاف (٢ / ٣٧٩).

ولعمري قد ركب النحاة هنا في طعنهم هذا مسلكا ضيقا، وحادوا عن جادة الحق فقد نصبوا قواعدهم التي أصلوها وحشوا بها كتبهم حكما ترضى حكمهم في القراءات المتواترة والمشهورة والثابتة، وقد تناسوا أن القرآن الكريم حكما على اللغة وقواعدها.

وقامت الدنيا وما قعدت بسبب هذه القراءة، وخبط العلماء والناس خبط عشواء، وما راعوا أنها قراءة، فالقراءة متى ثبتت لا يعنينا قبول البصريين أو رفضهم وردهم لها من عدمه، والحاصل أنها جرأة عظيمة منهم ومن غيرهم، وقد أساءوا الأدب مع القرآن الكريم وقراءاته المتواترة. والله الأمر من قبل ومن بعد.

بداية أقول بأن صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين قد أجاد في عرض هذه المسألة والآراء فيها فقال فيما سطره بقلمه النفيس عليه سحائب الرحمة: "مسألة: [هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟] ^(١)

والراجع من هذه الآراء مذهب من يجيز ذلك دون إعادة حرف الجر، وهم الكوفيون ^(٢)

وقال صاحب الخصائص ردا على من أنكر هذه القراءة: "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب

(١) الإنصاف (٢/ ٣٧٩ - ٣٨٧) وقد عرض الأقوال بتمامها ومع كل فريق ما يؤيد وجهته، ومن أراد الاطلاع على ذلك فليرجع إليه نظرا لكثرة الكلام، وخشية الإطالة، وينظر للباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٣٢)، شرح الكافية الشافية (١/ ٦١) - ٦٥)، شرح ابن عقيل (٣/ ٢٣٩ - ٢٤١)، شرح شذور الذهب (٢/ ٨١٧)، شرح التصريح (٢/ ١٨٢ - ١٨٤).

(٢) أوضح المسالك (٣/ ٣٥٣)، شرح شذور الذهب لابن هشام (١/ ٥٨٣)، شرح ابن عقيل (٣/ ٢٣٩ - ٢٤١)، همع الهوامع (٣/ ٢٢١)، حاشية الصبان (٣/ ١٧٠).

إليه أبو العباس^(١) بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل "الأرحام" على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: "وبالأرحام" ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها؛ كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمرر وعلى من تنزل أنزل ولم تقل: أمرر به ولا أنزل عليه لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما^(٢).

والعجب ممن سار على نفس النهج من المفسرين من الجرأة الشديدة والتصريح بالرد، والغلو في انكار هذه القراءة، والتمحل في ذلك كالإمام الطبري^(٣)، والبغوي^(٤) والزمخشري^(٥) وحكم عليها بالفساد، وابن عطية^(٦)، وغيرهم من المفسرين.

ومن طعن في هذا احتج بقوله "من جر، عطف على الضمير المجرور بالباء، وهو ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال، فترك الأخذ به أحسن"^(٧).

وما أجمل ما تعقب به صاحب مفاتيح الغيب بعد أن ذكر الوجوه التي استدلت بها الأكثرون من النحويين على عدم جوازه فقال عليه سحائب الرحمة: "علم أن هذه الوجوه ليست وجوها قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك يوجب القطع

(١) يريد الإمام المبرد. الكامل في اللغة والأدب (٣ / ٣٠).

(٢) الخصائص (١ / ٢٨٦ - ٢٨٧).

(٣) جامع البيان (٧ / ٥١٩).

(٤) معالم التنزيل (١ / ٥٦١).

(٥) الكشف (١ / ٤٦٢).

(٦) المحرر الوجيز (٢ / ٥).

(٧) زاد المسير (١ / ٣٦٧).

بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أو هن من بيت العنكبوت، وأيضا فلهذه القراءة وجهان: أحدهما: أنها على تقدير تكرير الجار، كأنه قيل تساءلون به وبالأرحام. وثانيها: أنه ورد ذلك في الشعر

والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين

ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن^(١).

وقد تصدى الإمام أبو حيان للإمامين الزمخشري وابن عطية حين قال كلاما في غاية النفاسة: "وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية: من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلائهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز. وقد أطلنا الاحتجاج في ذلك عند قوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِهِ﴾ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ [البقرة: ٢١٧] وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها^(٢)، فأغنى ذلك عن إعادته هنا. وأما قول ابن عطية: ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه. إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير واسطة عثمان وعلي.... وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيرا ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم.... ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف

(١) مفاتيح الغيب (١/ ٣٦٧). باختصار، غرائب القرآن (٢/ ٣٤١).

(٢) البحر المحيط (٣/ ٣٨٥ - ٣٨٩).

ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ" (١).

وكذلك فالمقصود من حيث المعنى "ليس على القسم، فالأولى حمل هذه القراءة على العطف على الضمير، ولا التفات إلى طعن مَنْ طعن فيها، وحمزة بالرتبة السنية المانعة له من نقل قراءة ضعيفة" (٢).

فالأولى حمل هذه القراءة على العطف على الضمير، ولا التفات إلى طعن مَنْ طعن فيها.

وما أجمل ما تعقب به صاحب التحرير والتتوير العلامة المبرد: "وهذا من ضيق العطن وغرور بأن العربية منحصرة فيما يعلمه، ولقد أصاب ابن مالك في تجويزه العطف على المجرور بدون إعادة الجار، فتكون تعريضا بعوائد الجاهلية، إذ يتساعلون بينهم بالرحم وأواصر القرابة ثم يهملون حقوقها ولا يصلونها، ويعتدون على الأيتام من إخوتهم وأبناء أعمامهم، فناقضت أفعالهم أقوالهم، وأيضا هم قد آذوا النبي صلى الله عليه وسلم وظلموه، وهو من ذوي رحمهم وأحق الناس بصلتهم كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التَّوْبَةِ: ١٢٨] (٣).

وبعد فقد تبين لك أيها القارئ أن هذه القراءة التي قرأ بها حمزة قراءة صحيحة، ومتواترة ولا يشك في ذلك أحد، ولها وجه صحيح في اللغة، وبالجملة فالتشنيع على الإمام حمزة هنا "في غاية الشناعة ونهاية الجسارة والبشاعة وربما يخشى منه الكفر" (٤).

(١) البحر المحيط (٣/ ٤٩٩ - ٥٠٠) وقد اختصرت كلامه المانع والقوى خشية

الإطالة، ومن أراد المزيد فليرجع إليه في مظانه.

(٢) الدر المصون (٣/ ٥٥٥).

(٣) التحرير والتتوير (٤/ ٢١٨).

(٤) روح المعاني (٢/ ٣٩٥).

وعليه فالقول بأنها لحن، أو ضعيفة، أو غير ذلك ساقط عن درجة الاعتبار بالكلية.

الموضع الخامس: قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال : ٥٩]

"وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةً وَحَفْصٌ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بِالْيَاءِ وَفَتَحَ السَّيْنِ" ^(١) على أن الفعل للذين كفروا.

حيث طعن في هذه القراءة الإمام الزجاج ^(٢)، والطبري ^(٣)، والأزهري ^(٤)، والزمخشري وقد قال فيها: "وليس هذه القراءة التي تفرد بها حمزة بنيرة" ^(٥).

وقد زعم جماعة "من النحويين منهم أبو حاتم أن قراءة من قرأ يحسن بالتحنية لحن، لا تحل القراءة بها، لأنه لم يأت ليحسن بمفعول، وهو يحتاج إلى مفعولين قال النحاس وهذا تحامل شديد" ^(٦).

ولكن هذا الزعم وذاك التضعيف لا يثبت أمام الحجة القوية، فالقراءة لها وجه في العربية، ولم يتفرد بها حمزة كما زعم بعضهم فقد قرأ بها إمامان كبيران غير حمزة، وهما ثبثان من أعلام القراء الكبار، وابن عامر أعلى القراء السبعة سندا، وهو من العرب الذين سبقوا اللحن، وقد قرأ على سيدنا عثمان رضى الله تعالى عنه، وكذلك حفص قارئ أهل الكوفة.

والحق الذى لا محيد عنه أن هذا اجتراء من أبى حاتم على أولئك الأئمة وصحة روايتهم، وثبوت قراءتهم.

(١) السبعة (١ / ٣٠٧)، العنوان في القراءات السبع (١ / ١٠١).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٢ / ٤٢١).

(٣) جامع البيان (١٤ / ٢٨).

(٤) معاني القراءات (١ / ٤٤٢).

(٥) الكشف (٢ / ٢٣١)، وأنوار التنزيل (٣ / ٦٥).

(٦) الجامع لأحكام القرآن (٨ / ٣٣ - ٣٤)، فتح القدير (٢ / ٣٦٦).

وحجة من قرأ بهذه القراءة " جعل الَّذِينَ في موضع رفع بفعلهم. وما بعدهم مفعول لهم" (١).

والمعنى " ولا تحسبن، يا محمد، الذين كفروا سبقونا ففاتونا بأنفسهم. ثم ابتدئ الخبر عن قدرة الله عليهم فقل: إن هؤلاء الكفرة لا يعجزون ربهم، إذا طلبهم وأراد تعذيبهم وإهلاكهم، بأنفسهم فيفوتوه بها" (٢).

وقد أبان صاحب الدر المصون عن التخريجات التي تحمل عليها هذه القراءة حيث قال: " أن الفعل مسندٌ إلى ضميرٍ يُفسره السياق تقديره: ولا يَحْسَبَنَّ هو أي: قبيل المؤمنين أو الرسول أو حاسب، أو يكون الضمير عائداً على مَنْ خلفهم. وعلى هذه الأقوال فيجوز أن يكون الَّذِينَ كَفَرُوا مفعولاً أول، و سَبَقُوا جملة في محل نصب مفعولاً ثانياً. وقيل: الفعل مسندٌ إلى الَّذِينَ كَفَرُوا ثم اختلفوا هؤلاء في المفعولين: فقال قوم: الأول محذوفٌ تقديره: ولا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كفروا سبقوا، ف «هم» مفعول أول، و سَبَقُوا في محلّ الثاني، أو يكون التقدير: لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنفسهم سَبَقُوا، وهو في المعنى كالذي قبله. وقال قوم: بل «أن» الموصولة محذوفة، وهي وما في حيزها سادةٌ مَسَدَّ المفعولين، والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، فحذفت «أن» الموصولة وبقيت صلتها كقوله ﴿وَمَنْ ءَايَتْهُ يَرْيَكُمْ﴾ [الرُّوم: ٢٤] أي: أن يريكم" (٣).

جاء في مدارك التنزيل "ومن ادعى تفرد حمزة بالقراءة ففيه نظر لما بيننا من عدم تفرده بها" (٤).

وكذلك ما قال به البعض في معرض الرد على الإمام الزمخشري حيث قالوا: " لم ينفرد بها حمزة، بل وافقه عليها من قُرَاء السبعة ابنُ عامر أسنُّ

(١) الحجة في القراءات السبع (١ / ١١٧)، وينظر غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/٤٤٣).

(٢) جامع البيان (١٤ / ٢٨).

(٣) الدر المصون السمين الحلبي (٥ / ٦٢٣)، معاني القرآن الفراء (١/٤١٥).

(٤) مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١ / ٦٥٣)، البحر المحيط (٥ / ٣٤٢).

القراءة وأعلامهم إسناداً، وعاصمٌ في رواية حفص ثم هي قراءة أبي جعفر المدني شيخ نافع، وأبي عبد الرحمن السلمي، وابن محيصن وعيسى، والأعمش، والحسن البصري، وأبي رجاء، وطلحة، وابن أبي ليلى^(١) والله در خاتمة المحققين وعمدة المدققين العلامة الآلوسی حين قال: "وقال المحققون: أنها أنور من الشمس في رابعة النهار لأن فاعل يحسبن الموصول بعده ومفعوله الأول محذوف أي: أنفسهم وحذف للتكرار والثاني جملة سبقوا، أي: لا يحسبن أولئك الكافرون أنفسهم سابقين أي: مفلتين من أن يظفر بهم"^(٢).

الموضع السادس: قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَاءُ﴾ [يُوسُف : ١١٠] "وَاخْتَلَفُوا فِي تَشْدِيدِ الدَّالِّ وَتَخْفِيفِهَا مِنْ قَوْلِهِ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ كُذِبُوا مُشَدَّدَةً الدَّالِّ وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَحَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ كُذِبُوا خَفِيفَةً، وَكُلُّهُمْ ضَمُّ الْكَافِ"^(٣)

"الحجة لمن شدد: أنه جعل الظن للأنبياء بمعنى العلم. يريد: ولما علموا أنّ قومهم قد كذبوهم جاء الرسل نصرنا. والحجة لمن خفف: أنه جعل الظن للكفرة بمعنى الشك. وتقديره: وظن الكفرة أن الرسل قد كذبوا فيما وعدوا به من النصر"^(٤).

أي: "كذبتهم أنفسهم حين حدثتهم بأنهم ينصرون، أو رجاؤهم لقولهم: رجاء صادق، ورجاء كاذب. والمعنى أنّ مدّة التكذيب والعداوة من الكفار وانتظار النصر من الله وتأميله قد تطاولت عليهم وتمادت، حتى استشعروا

(١) الباب (٩ / ٥٤٩).

(٢) روح المعاني (٥ / ٢١٩).

(٣) السبعة (١ / ٣٥١)، التيسير (١ / ١٣٠)، العنوان (١ / ١١١).

(٤) الحجة في القراءات السبع (١ / ١٩٩).

القنوط وتوهموا أن لا نصر لهم في الدنيا، فجاءهم نصرنا فجأة من غير احتساب.^(١)

والظن بمعنى اليقين.

ولله در العلامة السمين حين سطر بقلمه النفيس في تفسير الآية: "قوله: كُذِّبُوا قرأ الكوفيون «كُذِّبُوا» بالتخفيف والباقون بالثقل. فأما قراءة التخفيف فاضطربت أقوال الناس فيها، وروي إنكارها عن عائشة رضي الله عنها قالت: «معاذ الله لم يكن الرسل ليتنظن ذلك بريها» وهذا ينبغي أن لا يصح عنها لتواتر هذه القراءة.

وقد وجهها الناس بأربعة أوجه، أجودها: أن الضمير في «وَلَطُّوا» عائذ على المرسل إليهم لتقدمهم في قوله: ﴿كَيْفَ كَانَ عَقِبُهُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [يوسف: ١٠٩] ، ولأن الرسل تستدعي مرسلاً إليه. والضمير في «أَتَهُمْ» «و» كُذِّبُوا عائذ على الرسل، أي: وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كُذِّبُوا، أي: كَذَّبَهُمْ مَنْ أُرْسِلُوا إليه بالوحي ونصرهم عليهم.

الثاني: أن الضمائر الثلاثة عائذة على الرسل. قال الزمخشري في تقرير هذا الوجه «حتى إذا استئنسوا من النصر وظنوا أنهم قد كُذِّبُوا، أي: كَذَّبَهُمْ أنفسهم حين حَدَّثَتْهُمْ أنهم يُنْصَرُونَ أو رجاؤهم لقولهم رجاء صادق ورجاء كاذب، والمعنى: أن مدة التكذيب والعداوة من الكفار، وانتظار النصر من الله وتأميله قد تطاولت عليهم وتمادت، حتى استشعروا القنوط، وتوهموا ألا نصر لهم في الدنيا فجاءهم نصرنا» انتهى. فقد جعل الفاعل المقدر: إمَّا أنفسهم، وإمَّا رجاؤهم، وجعل الظن بمعنى التوهم فأخرجه عن معناه الأصلي وهو ترجح أحد الطرفين، وعن مجازه وهو استعماله في المتيقن.

الثالث: أن الضمائر كلها أيضاً عائذة على الرسل، والظن على بابه من الترجيح، وإلى هذا نحا ابن عباس وابن مسعود وابن جبير، قالوا: والرسل بشر فضعفوا وساء ظنهم، وهذا ينبغي ألا يصح عن هؤلاء فإنها عبارة غليظة على

(١) الكشف (٢/ ٥١٠).

الأنبياء عليهم السلام، وحاشى الأنبياء من ذلك، ولذلك رَدَّتْ عائشة وجماعة كثيرة هذا التأويل، وأعظموا أن تُنسَبَ الأنبياء إلى شيء من ذلك.

....

الرابع: أن الضمائر كُلُّها تَرْجِعُ إلى المرسل إليهم، أي: وَظَنَّ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِمْ أَنَّ الرِّسْلَ قَدْ كَذَّبُوهُمْ فِيمَا ادَّعَوْهُ مِنَ النُّبُوَّةِ وَفِيمَا يُوعِدُونَ بِهِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِمْ مِنَ الْعِقَابِ قَبْلُ، وهذا هو المشهور من تأويل ابن عباس وابن مسعود وابن جبير ومجاهد قالوا: ولا يجوز عَوْدُ الضمائر على الرسل لأنهم مَعْصُومُونَ^(١). "فإن قلت: كيف يجوز أن يحمل الضمير في ظَنُّوا على أنه للمرسل إليهم الرسل، والذي تقدم ذكرهم الرسل دون المرسل إليهم؟

قيل: إن ذلك لا يمتنع، لأن ذكر الرسل، يدل على المرسل إليهم لمقارنة أحد الاسمين للآخر، ولما في لفظ الرسل من الدلالة على المرسل إليهم"^(٢) وهذا الكلام من "عائشة- رضي الله عنها- رأي لها في التفسير وإنكارها أن تكون كذبوا مخففة إنكار يستند بما يبدو من عود الضمائر إلى أقرب مذكور وهو الرسل، وذلك ليس بمتعين، ولم تكن عائشة قد بلغت رواية كذبوا بالتخفيف"^(٣).

وبذلك يتبين لنا صحة هذه القراءة، وأنها قراءة صحيحة لا لبس فيها، ولا دخل، وهي متواترة.

الموضع السابع: قوله تعالى ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي﴾ [إِبْرَاهِيمَ : ٢٢]

حيث قرأ "حمزة {بمصري} إني {بكسر الياء}"^(٤).

(١) الدر المصون (٦ / ٥٦٣ - ٥٦٥) باختصار.

(٢) الحجة للقراء السبعة (٤ / ٤٤٣).

(٣) التحرير والتتوير (١٣ / ٧٠).

(٤) السبعة (١ / ٣٦٢)، التيسير (١ / ١٣٤)، الإقناع (١ / ٣٣٦).

وحجته "أنه جعل الكسرة بناء لا إعراباً. واحتج بأن العرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح"^(١) لأن الكسر هو أصل التخلص من التقاء الساكنين. هذه من أكثر القراءات التي كثر حولها الطعن، لدرجة أنه وصل بهم الحد إلى ردها، وعدم قبولها، ومنهم من ضعفها^(٢)، وحكم عليها الإمام الزجاج بحكم في غاية القسوة فقال: "وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف"^(٣)

ونقل عن بعضهم قال: "قال أهل البصرة: قراءته غير جيدة"^(٤) وكذلك "أهل النحو يلحنون حمزة"^(٥)

حتى أن صاحب رسالة الغفران قال: "أصحاب العربية مجمعون على كراهة قراءة حمزة: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي﴾ بكسر الياء"^(٦) وأيضاً فقد قامت الدنيا هنا في هذا الموطن وما قعدت، ولا أدري كيف وصل بهم الحد إلى هذه الدرجة، وذاك الافتراء، ومهما فعلوا فبضاعتهم مزجاة، وكاسدة، ينبغي ألا تقرأ فضلاً عن أن ينظر إليها. وبالجملة فقد اضطربت أقوال الناس في هذه القراءة اضطراباً شديداً: فَمِنْ مُجْتَرِيٍّ عَلَيْهَا مُلْحَنٍ لِقَارِئِهَا، وَمِنْ مُجَوِّزٍ لَهَا مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ، وَمِنْ مُجَوِّزٍ لَهَا بِضَعْفٍ"^(٧)

(١) الحجة في القراءات السبع (١/ ٢٠٣).

(٢) معاني القراءات (٢/ ٦٢).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ١٥٩)، الوسيط الواحدى (٣/ ٢٩).

(٤) حجة القراءات (١/ ٣٧٧).

(٥) حجة القراءات (١/ ٣٧٧).

(٦) رسالة الغفران أبو العلاء المعري (١/ ١٥٥).

(٧) الدر المصون (٧/ ٨٨ - ٨٩) وقد أجاد العلامة السمين في توضيح ذلك وإثبات صحة هذه القراءة، وبرع في عرض هذا، ورد على الطاعنين، وأبان عن وجه الصحة، وأن لها وجه في لغة العرب، وانتصر لهذه القراءة، ولم يأبه بهم وما قالوه،

وكسر الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم؛ مطرد في لغة بعض العرب، وهم بنو يربوع وإن كانت قليلة^(١).

إعلم أن علماء العربية قد وجهوا قراءة حمزة بوجه: أحدها: "أن ياء الإضافة شبهت بهاء الضمير التي توصل بواو إذا كانت مضمومة وبياء إذا كانت مكسورة وتكسر بعد الكسر والياء الساكنة. ووجه المشابهة: أن الياء ضمير كالهاء كلاهما على حرف واحد يشترك في لفظه النصب والجر. وقد وقع قبل الياء هنا ياء ساكنة فكسرت كما تكسر الهاء في عليه. وبنو يربوع يصلونها بياء كما

يصل ابن كثير نحو عليه بياء وحمزة كسر هذه الياء من غير صلة لأن الصلة ليست من مذهبه.....

الوجه الثاني: أن يكون الكسر في ﴿بِمُصْرِحٍ﴾ لأجل التقاء الساكنين وهذا هو الوجه الذي نبه عليه الفراء أولاً وتبعه فيه الناس قال الزمخشري: كأنه قدر ياء الإضافة ساكنة ولكنه غير صحيح لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث قبلها ألف في عصاي فما بالها وقبلها ياء.

....

الوجه الثالث: أن الكسر في ﴿بِمُصْرِحٍ﴾ للإتباع للكسرة التي بعدها وهي كسر همزة إنني كما قرأ بعضهم: الحمد لله بكسر الدال اتباعاً لكسر اللام بعدها^(٢).

=

وقد انتفعت بما كتبه طيب الله ثراه.

- (١) شرح تسهيل الفوائد (٢٨٣/٣)، أوضح المسالك (٣/ ١٦٥)، شرح الكافية الشافية (١٠٠٦/٣)، شرح الأشموني (١٩٧/٢)، شرح التصريح على التوضيح (٧٤٠/١)، شرح المفصل (٢١٢/٢)، ارتشاف الضرب (١٨٤٨/٤).
- (٢) خزانة الأدب (٤/ ٤٣٥ - ٤٣٧) باختصار.

وزعم هؤلاء النحاة باطل لا دليل عليه، ولا برهان يدعمه إذ اللغة لا يمكن أن يحصيها إنسان.

قال في الحجة للقراء السبعة: "فإذا كانت هذه الكسرة في الياء على هذه اللغة، وإن كان غيرها أفشى منها، وعضده من القياس ما ذكرنا؛ لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحن لاستفاضة ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحنًا"^(١)

وقبل أن نلوى عنان القلم يحسن بي أن أذكر ما قاله صاحب النشر معقبا على من طعن فيها: "وهي لغة بني يربوع، نص على ذلك قطرب وأجازها هو والفراء، وإمام اللغة والنحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء، وقال أبو القاسم بن معن النحوي: هي صواب، ولا عبرة بقول الزمخشري، وغيره ممن ضعفها، أو لحنها فإنها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة، وقرأ بها أيضا يحيى بن وثاب وسليمان بن مهران الأعمش وحرمان بن أعين وجماعة من التابعين، وقياسها في النحو صحيح، وذلك أن الياء الأولى، وهي ياء الجمع جرت مجرى الصحيح لأجل الإدغام فدخلت ساكنة عليها ياء الإضافة وحركت بالكسر على الأصل في اجتماع الساكنين وهذه اللغة باقية شائعة ذائعة في أفواه أكثر الناس إلى اليوم، يقولون ما في كذا، يطلقونها في كل ياءات الإضافة المدغم فيها، فيقولون ما علي منك، ولا أمرك إلي، بعضهم يبالغ في كسرتها حتى تصير ياء"^(٢)

وبذلك ثبت صحة هذه القراءة، وأنها متواترة ومشهورة، وثابتة، ولا عبرة بمن خالف ذلك، إذ العبرة بالإجماع، وقد أجمعت الأمة على قبولها ومن خالفه لا يعتد برأيه.

إذا تمهد لك ذلك فأحيلك أيها القارئ إلى ما خطه الإمام أبو حيان وسطره بقلمه النفيس حيث قال عليه سحائب الرحمة: "وما ذهب إليه من ذكرنا

(١) الحجة للقراء السبعة أبو على الفارسي (٣٠ / ٥).

(٢) النشر (٤٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩)، وينظر حجة القراءات (٣٧٨/١).

من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه. واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ، أو قبيحة، أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة، لكنه قل استعمالها. ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع. وقال القاسم بن معن وهو من رؤساء النحويين الكوفيين: هي صواب، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء وذكر تلحين أهل النحو فقال: هي جائزة. وقال أيضا: لا تبالي إلى أسفل حركتها، أو إلى فوق. وعنه أنه قال: هي بالخفض حسنة. وعنه أيضا أنه قال: هي جائزة.

وليست عند الإعراب بذلك، ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها، فأبو عمرو إمام لغة، وإمام نحو، وإمام قراءة، وعربي صريح، وقد أجازها وحسنها..^(١)

وقال "القشيري: والذي يغني عن هذا أن ما يثبت بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجوز أن يقال فيه هو خطأ أو قبيح أو رديء، بل هو في القرآن فصيح، وفيه ما هو أفصح منه، فلعل هؤلاء أرادوا أن غير هذا الذي قرأ به حمزة أفصح"^(٢)

ولله در خاتمة المحققين وعمدة المدققين العلامة الألوسي حين قال: "وقد قلد هؤلاء الطاعنين جماعة، وقد وهموا طعنا وتقليدا فإن القراءة متواترة عن السلف والخلف فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة، وقد نقل جماعة من العلماء أنها لغة لكنه قل استعمالها"^(٣).

والحاصل أن هذه القراءة التي قرأ بها حمزة قراءة متواترة، وعليه فالقول بأنها لحن، أو ضعيفة، أو غير ذلك ساقط عن درجة الاعتبار بالكلية، وهو مكابر للجليات، وغير موافق لقواعد المنهج العلمي الصحيح، وهذا المنهج قرر أنه إذا تواترت القراءة وصح سندها فهي مقبولة، وكذلك سنة متبعة يلزم قبولها

(١) البحر المحيط (٦/ ٤٢٩)، وينظر التحرير والتنوير (١٣/ ٢٢٠ - ٢٢١).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٩/ ٣٥٧).

(٣) روح المعاني (٧/ ١٩٩).

والمصير إليها دون النظر إلى الأفصح في اللغة، ولا الأفشى في العربية، وقد سبق بيان ذلك وتوضيحه.

الموضع الثامن: قوله تعالى ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ

وَأَرْزَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف : ٢٥]

"قرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَأَرْزَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف : ٢٥] { غير منون. وقرأ الباقون ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ منونة" (١).

وقد أنحى الإمام المبرد (٢)، والإمام الطبري (٣)، والإمام الزجاج (٤)، وأبو حاتم على هذه القراءة (٥)، وكذلك الإمام الواحدى (٦)

وحجة من قرأ هذه القراءة "فإن الفراء قال: العرب تجعل السنين

على وجهين: يقولون هذه سنين فاعلم، و: سنين فاعلم، و: سنون فاعلم.

فمن جمعها بالواو والنون كان جمعاً لا غير، ومن جمعها بالنون والياء فى جميع الوجوه قال: شَبَّهْتُ بالواحد، وكذلك من أجرى فهو كالواحد، كأنه قال: ثلاث مائة سنة، فهذا وجه الإضافة" (٧).

وقراءة حمزة ومن معه على اعتبار "مائة" مضاف و"سنين" مضاف إليه.

(١) المبسوط في القراءات العشر (٢٧٦/١)، السبعة (٣٩٠/١)، الحجة في القراءات السبع (٢٢٣/١)

(٢) المقتضب (١٧١ / ٢).

(٣) جامع البيان (٦٤٩/١٧).

(٤) روح المعاني (٢٤١/٨).

(٥) المحرر الوجيز (٥١٠/٣).

(٦) البسيط (٥٩٢ / ١٣).

(٧) معاني القراءات (١٠٨/٢).

أي: بإضافة مائة إلى سنين؛ تشبيها لها بالعشرة. أو من وضع الجمع موضع المفرد.

وفي المائة والألف يقول الناظم:

ومائة والألف للمفرد أضف ... ومائة بالجمع نزا قد ردف

أي: أضف "مائة" و"الألف" للمفرد ليكون تمييزا لهما. وقد يردف المائة؛ أي: يقع بعدها جمع مضاف إليه ليكون تمييزا لها، وذلك نادر لا يقاس عليه. وإنما يجب جر التمييز فيما تقدم إذا تأخر وأعرب تمييز^(١) فقد "أوقع الجمع موقع المفرد"^(٢)

وقد تضاف "مائة" إلى جمع كقراءة حمزة، والكسائي ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾^(٣)

"وإنما حسن ذلك في المائتين، لأن النون تثبت في الوقف، لأنها أقوى من التتوين، فشبهت بالعشرين، لأنها تتنية عقد مثلها، وغير ممتنع في العشر تتوين سائر الأعداد، ونصب ما بعدها"^(٤)

جاء في همع الهوامع: "قال الكسائي ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرة ومعرفة فيقول عشرو درهم وأربعو ثوب وإن كان مائة فما فوقها ميز بمفرد مجرور بالإضافة نحو مائة رجل ومائتا عام وألف إنسان وجمعه مع المائة ضرورة وجوزه الفراء في السعة وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ بإضافة مائة"^(٥)

(١) هامش ضياء السالك (١٠٥/٤ - ١٠٦)، والناظم هو: العلامة ابن مالك الأندلسي.

(٢) البحر المحيط (١٦٤/٧).

(٣) شرح الكافية الشافية (١٦٦٧/٣).

(٤) علل النحو (٥١٣/١).

(٥) همع الهوامع الإمام السيوطي (٣٤٨/٢).

وعلى هذه القراءة تكون سِنِينَ تمييزاً على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز^(١)

"ولا وجه لتخصيص الإيراد بنصب سنين على التمييز فإن منشأ اللزوم على فرض تسليمه كونه تمييزاً وهو متحقق إذا جر أيضاً وجر تمييز المائة بالإضافة أحد الأمرين المشهورين فيه استعمالاً، وثانيهما كونه مفرداً ولكون الأفراد مشهوراً في الاستعمال أطلق عليه الأصل فهو أصل بحسب الاستعمال، ولا ينافي هذا قول ابن الحاجب: إن الأصل في التمييز مطلقاً الجمع كما سمعت آنفاً لأنه أراد أنه الأصل المرفوض قياساً نظراً إلى أن المائة جمع كثلاثة وأربعة ونحوهما كذا في الكشف، وقد يخرج عن الاستعمال المشهور فيأتي مفرداً منصوباً كما في قوله^(٢):

إذا عاش الفتى مائتين عاماً ... فقد ذهب اللذذة والفتاء

وقد يأتي جمعا مجروراً بالإضافة كما في الآية على قراءة الكسائي وحمزة ومن معهما لكن قالوا: إن الجمع المذكور فيها قد أجري مجرى العاري عن علامة الجمع لما أن العلامة فيه ليست متمحضة للجمعية لأنها كالعوض عن لام مفردة المحذوفة حتى أن قوماً لا يعربونه بالحروف بل يجرونه مجرى حين، ولم أجد فيما عندي من كتب العربية شاهداً من كلام العرب لإضافة

(١) فتح القدير (٣/٣٣٠).

(٢) من شواهد الكتاب (١/٢٩٣)، ونسبه سيبويه إلى الربيع بن ضبع الفزاري (١/١٠٦)، ثم عاد في (١/٢٩٣)، فنسبه إلى يزيد بن ضبة. وذكر المسرة بدلاً من البشاشة في الشطر الثاني. ونسبه المبرد في المقتضب (٢/١٧١)، وفي شرح الكافية الشافية (٣/١٦٦٧) للربيع. والشاهد فيه إثبات النون في "مائتين" ضرورة ونصب ما بعدها بها وكان الواجب حذفها وخفض ما بعدها إلا أنها شبيهة للضرورة بالعشرين، ونحوها مما يثبت نونه ونصب ما بعدها بها. وكذلك مجيء تمييز (المائة) مفرداً منصوباً وهو قليل.

المائة إلى جمع، وأكثر النحويين يوردون الآية على قراءة حمزة والكسائي شاهداً لذلك وكفى بكلام الله تعالى شاهداً^(١).

وبذلك ثبت أن تغليب الأئمة لقراءة الإضافة غلط منهم، وما كان ينبغي نظراً لثبوت القراءة، ولها وجه في العربية، لأنها قراءة سبعية صحيحة ثابتة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- فلا يجوز الطعن فيها.

قال في البحر المحيط: "وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك"^(٢).

الموضع التاسع: قوله تعالى ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ

عُقْبًا﴾ [الكَهْف : ٤٤]

قرأ أبو عمرو ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ﴾ بفتح الواو لِلَّهِ الْحَقِّ بالرفع. وقرأ الكسائي {هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ} بكسر الواو لِلَّهِ الْحَقِّ بالرفع. وقرأ حمزة وخلف {هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ} بكسر الواو {لِلَّهِ الْحَقِّ} بالجر.

وقرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم ويعقوب ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ﴾ بفتح الواو {لِلَّهِ الْحَقِّ} بالخفض^(٣)

فقد طعن الإمام أبو عمرو، والأصمعي في هذه القراءة وزعم "أن كسر الواو هنا لحن لأن فعالة إنما تجيء فيما كان صنعة أو معنى متقلداً وليس هنالك تولي أمور"^(٤).

وقوله هذا ينبو عن المقام، ولا يعول على ذلك.

وكذلك صنع الإمام الزمخشري^(٥)

(١) روح المعاني (٨ / ٢٤١).

(٢) روح المعاني (٨ / ٢٤١)، والدر المصون (٧/٤٦٠).

(٣) المبسوط (٨ / ٢٧٨)، حجة القراءات (١/٤١٩)، الإقناع (١/٣٤٢).

(٤) البحر المحيط (٧ / ١٨٢).

(٥) الكشف (٢ / ٧٢٥).

والحق الذي لا محيد عنه أن هذه القراءات هنا متواترة، ولها وجه في العربية.

" فالحجة لمن فتح: أنه جعله مصدرا من قولك: ولى بين الولاية. والحجة لمن كسر: أنه جعله مصدرا من قولك: وآل بين الولاية، أو من قولك: واليته مولاة وولاية. وقيل: هما لغتان، كقولك: الوكالة والوكالة.

قوله تعالى: **لِلّهِ الْحَقُّ** يقرأ بالرفع والخفض. فالحجة لمن رفع: أنه جعله وصفا للولاية. ودليله: أنه في قراءة (أبي): هنالك الولاية الحقّ لله. وهنالك إشارة إلى يوم القيامة. والحجة لمن خفض: أنه جعله وصفا لله عز وجل، ودليله قوله تعالى: **﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَهُمْ الْحَقُّ﴾** [الأنعام: ٦٢] ^(١)

ويقرب من الطعن ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، وكل منهما متواترة، فهو بذلك يطرح الأخرى وهو مما لا ينبغي القول به لأحد، بل هما لغتان في لغة العرب.

وعلى قراءة الفتح يكون في معنى الكلام "قولان: أحدهما: أنهم يتولّون الله تعالى في القيامة، ويؤمنون به، ويتبرّؤون مما كانوا يعبدون، قاله ابن قتيبة. والثاني: هنالك يتولّى الله أمر الخلائق، فينصر المؤمنين ويخذل الكافرين. وعلى قراءة الكسر، يكون المعنى: هنالك السلطان لله" ^(٢)

أي: "هنالك السلطان له لا يغلب ولا يمنع منه، أو لا يعبد غيره كقوله تعالى **﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِّ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾** [العنكبوت: ٦٥] فيكون تنبيهاً على أن قوله **﴿يَلِيَّتَنِي لَمْ أَشْرِكْ﴾** [الكهف: ٤٢] كان عن اضطرار وجزع مما دهاه" ^(٣).

(١) الحجة في القراءات السبع (٢٢٤/٢ - ٢٢٥).

(٢) زاد المسير (٨٧/٣).

(٣) أنوار التنزيل (٢٨٢/٣).

وما أجمل ما تعقب به العلامة السمين الإمام الأصمعي حين قال: "وهو المخطئ لتواترها"^(١).

وكذلك انتصر للقراءتين حيث قال: "وقد سُمع الفتح والكسر في المعنيين جميعاً"^(٢).

وكذلك صنيع الإمام الزمخشري تصدى له صاحب الإنصاف حين قال: "قال أحمد: وقد تقدم الإنكار عليه في مثل هذا القول فانه يوهم أن القراءات موكولة إلى رأى الفصحاء واجتهاد البلغاء، فتفاوتت في الفصاحة لتفاوتهم فيها، وهذا منكر شنيع. والحق: أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ إلا بما سمعه فوعاه متصلاً بفلق إليه صلى الله عليه وسلم منزلاً كذلك من السماء، فلا وقع لفصاحة الفصيح، وإنما هو ناقل كغيره، ولكن الزمخشري لا يفوته الثناء على رأس البدعة ومعدن الفتنة، فان عمرو بن عبيد^(٣) أول مصمم على إنكار القدر وهلم جرا إلى سائر البدع الاعتزالية، فمن ثم أثنى عليه"^(٤).

الموضع العاشر: قوله تعالى ﴿فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ

نَقَبًا﴾ [الكهف: ٩٧]

"كلهم قرأ / فَمَا اسطعوا / بتخفيف الطاء غير حمزة فإنه قرأ / فَمَا اسطعوا / مُشَدَّدة الطاء يُريد فَمَا اسْتَطَاعُوا ثُمَّ يدغم التاء فى الطاء"^(٥)

(١) الدر المصون (٦٤٠/٥).

(٢) الدر المصون (٦٤٠/٥).

(٣) عمرو بن عبيد بن باب، ويقال: ابن كيسان التميمي، أبو عثمان البصري، مولى بني تميم، من أبناء فارس، شيخ القدرية والمعتزلة. المتكلم الزاهد المشهور، روى عن: الحسن البصري، وعبيد الله بن أنس بن مالك. قال عمرو بن علي: متروك الحديث، صاحب بدعة. تهذيب الكمال (١٢٣/٢٢)، وفيات الأعيان (٤٦٠/٣)، ميزان الاعتدال (٢٧٣/٣).

(٤) الكشف (٧٢٥/٢).

(٥) السبعة (٤٠١/١).

حيث طعن في هذه القراءة الإمام الزجاج^(١)، وأبو علي^(٢)، وابن مجاهد^(٣)، وغيرهم ممن سار على دربهم واستن بسنتهم. والوجه في الإدغام كما قال أبو علي: «لَمَّا لم يمكن إلقاء حركة التاء على السين لئلا يُحَرِّكَ ما لا يتحرك» - يعني أنَّ سين استقل لا تتحرك - أدغم مع الساكن، وإن لم يكن حرف لين^(٤). فأدغم حمزة "التاء في الطاء لأنهما أختان، وحجته قراءة الأعمش {فما استطاعوا} بالتاء. وقرأ الباقون {فما استطاعوا} بتخفيف الطاء والأصل فما استطاعوا فحذفوا التاء كراهة الإدغام والجمع بين حرفين متقاربي المخرج^(٥) وصنيع الإمام حمزة في قراءته يمكن "الجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع، قال الحافظ أبو عمرو: ومما يقوي ذلك ويسوغه أن الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعاً واحدة صار بمنزلة حرف متحرك فكأن الساكن الأول قد ولي متحركاً، وقد تقدم مثل ذلك في إدغام أبي عمرو، وقراءة أبي جعفر وقالون والبزي، وغيرهم، فلا يجوز إنكاره^(٦). وأعجب لقول الإمام الزجاج "فأما من قرأ فما استطاعوا - بإدغام السين في الطاء - فلا حرج مخطئ. زعم ذلك النحويون، الخليل ويونس وسيبويه، وجميع من قال بقولهم. وَحُجَّتُهُمْ فِي ذلك أن السين ساكنة فإذا أدغمت التاء صارت طاء ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين.

(١) معاني القرآن (٣ / ٣١٢).

(٢) الحجة (٥ / ١٧٨).

(٣) السبعة (١ / ٤٠١).

(٤) الدر المصون (٧ / ٥٤٩ - ٥٥٠).

(٥) حجة القراءات (١ / ٤٣٥).

(٦) النشر (٢ / ٣١٦).

ومن قال: اطرح حركة التاء على السين فأقول: فما اسطاعوا فخطأ أيضاً، لأن سين استفعل لم تحرك قط" (١)

وما قال به الإمام الزجاج لا تجوز روايته ولا يحل ينقل إذ هي دعوى باطلة، وجرأة خطيرة وزلة عظيمة، وجسارة منه على قراءة متواترة وثابتة، تلقته الأمة بالقبول، روتها الأكابر عن الأئمة، عفا الله تعالى عنه وغفر له.

بيد أن الأولى أن يقال بضعف قول الطاعنين، وضعف موقفهم جميعاً فلسنا متعبدين بأقوالهم، ولا قواعدهم ولا أصولهم.

الموضع الحادي عشر: قوله تعالى ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرِينَ يُرِيدَانِ أَنْ

يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّى﴾ [طه : ٦٣]

"قرأ أبو عمرو وحده {إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرِينَ} . وقرأ ابن كثير، وحفص عن عاصم {إِنَّ} ساكنة النون {هَذَانِ} بالالف. وابن كثير يشدد النون من {هَذَانِ} ... وقرأ الباقون {إِنَّ} مشددة النون. {هَذَانِ} بالالف" (٢).

حيث طعن في هذه القراءة الإمام أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر (٣)

يمكن القول بأن هذه قراءة متواترة من ثلاث قراءات وجميعها جاءت إلينا بالتواتر.

"واستشكلت هذه القراءة حتى قيل: إنها لحن وخطأ بناء على ما أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٤) عن هشام بن عروة عن أبيه قال: سألت عائشة رضي الله تعالى عنها عن لحن القرآن عن قوله تعالى إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرِينَ وعن قوله تعالى ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [التيساء : ١٦٢] وعن قوله

(١) معاني القرآن وإعرابه (٣/٣١٢).

(٢) المبسوط في القراءات العشر (١/٢٩٦) باختصار، النشر (٢/٣٢١)، التيسير في القراءات السبع (١/١٥١).

(٣) تأويل مشكل القرآن (١/٣٧).

(٤) فضائل القرآن (١/٢٨٧).

تعالى ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ [المائدة : ٦٩] فقالت: يا ابن أخي هذا عمل الكتاب أخطؤوا في الكتاب وهذا مشكل جدا إذ كيف يظن بالصحابة أولا أنهم يلحنون في الكلام فضلا عن القرآن وهم الفصحاء اللد، ثم كيف يظن بهم ثانيا الغلط في القرآن الذي تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم كما أنزل ولم يألوا جهدا في حفظه وضبطه وإتقانه، ثم كيف يظن بهم ثالثا اجتماعهم كلهم على الخطا وكتابته، ثم كيف يظن بهم رابعا عدم تنبهم ورجوعهم عنه، ثم كيف يظن خامسا الاستمرار على الخطا وهو مروي بالتواتر خلفا عن سلف ولو ساغ مثل ذلك لارتفع الوثوق بالقرآن" (١).

وقد خرجت هذه القراءة على وجوه أجودها وأحسنها: "أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثني بالآلف دائما وهي لغة لكنانة حكى ذلك أبو الخطاب، ولبني الحارث بن كعب وختعم وزبيد وأهل تلك الناحية حكى ذلك عن الكسائي، ولبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة. وقال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء يفتح ما قبلها ألفا." (٢)

و"في المثني لغة أخرى، وهي لزوم الآلف في الأحوال الثلاثة، وهي لغة قبائل كثيرة من العرب. قال ابن أم قاسم (٣): "وهي أحسن ما يخرج عليها قراءة إِنْ هَذَا لَسَجَرٍ" (٤)

(١) روح المعاني (٥٣٣/٨).

(٢) البحر المحيط (٣٥٠/٧).

(٣) الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المولد الأسفي المحتد النحوي اللغوي الفقيه البارع بدر الدين المعروف بابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيه؛ واسمها زهراء.

الفقيه النحوي اللغوي التصريفي البارع له: شرح التسهيل، شرح المفصل، شرح الألفية، الجني الداني في حروف المعاني. توفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة بغية الوعاة (٥١٧/١)، غاية النهاية (٢٢٧/١).

(٤) شرح شذور الذهب الجوجرى (١٩٦/١)، شرح الكافية الشافية (١٨٨/١).

قال ابن الحاجب في أماليه في توجيهه للقراءات: " أن يقال: إن (هذا) مبني لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهي لغة واضحة، ومما يقويها أن اختلاف الصيغ في اللغة الأخرى ليست إعراباً في التحقيق لوجود علة البناء من غير معارض، لأن العلة في بناء هذا وهؤلاء كونها اسم إشارة، وهذا كذلك" (١)

وأما الرد على هذه الرواية فيمكن ذلك من خلال ما قال بعضهم: قد تأول بعض علمائنا قول أم المؤمنين أخطئوا في الكتاب أي: خطئوا في اختيار الأولى من الأحرف السبعة بجمع الناس عليه لا إن الذي مدة وقوعة وعظم قدر موقعه وتأول اللحن انه القراءة واللغة كقول عمر رضي الله عنه أبي وإنّا لندع بعض لحنه أي: قراءته ولغته فهذا بين (٢)

وما نطقت به عبارة الإمام السيوطي: " فقد أجاب عنه ابن أشته وتبعه ابن جبارة في شرح الرائية بأن معنى قولها " أخطئوا " أي: في اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه لا أن الذي كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز. قال: والدليل على ذلك ما لا يجوز مردود بإجماع من كل شيء وإن طالبت مدة وقوعة. قال: وأما قول سعيد بن جبیر: لحن من الكاتب فيعني باللحن القراءة واللغة يعني: أنها لغة الذي كتبها وقراءته وفيها قراءة أخرى.

ثم أخرج عن إبراهيم النخعي أنه قال: إِنَّ هَذَانِ لَسَجَرَيْنِ وَ " إن هذين لساحران " سواء لعلهم كتبوا الألف مكان الياء والواو في قوله: وَالصَّبِيُّونَ مَكَانَ الْيَاءِ قال ابن أشته : يعني أنه من إبدال حرف في الكتاب بحرف مثل الصلاة والزكاة والحياة" (٣).

إذا ثبت هذا فلا بد أن أذكر ما سطر العلامة الألوسي بقلمه النفيس: " والذي أجنح أنا إليه والعاصم هو الله تعالى تضعيف جميع ما ورد مما فيه

(١) أمالي ابن الحاجب (١٥٧/١).

(٢) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (١٢٢/١).

(٣) الإتيقان (٣٢٤/١٢).

طعن بالمتواتر ولم يقبل تأويلاً ينشرح له الصدر ويقبله الذوق وإن صححه من صححه. والطعن في الرواة أهون بكثير من الطعن بالأئمة الذين تلقوا القرآن العظيم الذي وصل إلينا بالتواتر من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يألوا جهداً في إتقانه وحفظه.

وقد ذكر أهل المصطلح أن مما يدرك به وضع الخبر ما يؤخذ من حال المروي كأن يكون مناقضاً لنص القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل أو لم يحتتمل سقوط شيء منه يزول به المحذور فلو قال قائل بوضع بعض هاتيك الأخبار لم يبعد والله تعالى أعلم^(١).

فقد أصاب طيب الله تعالى ثراه كبد الحقيقة، وهو كلام في غاية الإتقان والصواب، وبهذا يتبين أن هذه القراءة صحيحة ومتواترة، ولها وجه في العربية، وبه يسقط قول من ضعفها أو طعن فيها، بل قوله مردود عليه، وضعيف في نفسه، فلا تهولنك جعجة المخالف، وأنت خير أن هذه القراءة في السبعة المتواترة فلا معنى للطعن فيها.

الموضع الثاني عشر: قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّعْ﴾ [الحج : ١٥] ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾﴾ [الحج : ٢٩]
 "قرأ أبو عمرو وورش عن نافع وابن عامر / ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعْ﴾ ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا بكسر اللام فيهما، وقرأ الباقر ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعْ﴾ ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا بسكون اللام﴾"^(٢)
 فالحجة لمن كسر: أنه أتى باللام على أصل ما وجب لها قبل دخول الحرف عليها. والحجة لمن أسكن: أنه أراد: التخفيف لثقل الكسر"^(٣).

(١) روح المعاني (٥٣٥/٨ - ٥٣٦).

(٢) حجة القراءات (٤٧٣/١)، العنوان في القراءات السبع (١٣٤/١)، التيسير في القراءات السبع (١٥٦/١).

(٣) الحجة في القراءات السبع (٢٥٣/١).

وأصل "هذه اللام الكسر، يدلّ على ذلك أنك إذا ابتدأت بها فقلت: ليقيم زيد، كسرتها لا غير، فإذا ألحقت الكلام الذي فيه اللام الواو أو الفاء أو ثمّ، فمن أسكن مع الفاء والواو فلأن الفاء والواو يصيران كشيء من نفس الكلمة، نحو: كتف، لأن كل واحد منهما لا ينفرد بنفسه، فصار بمنزلة كتف وفخذ وليقضوا"^(١)

والقراءة "بالتسكين مع ثم كثيرة"^(٢). وهى إجراء "للمنفصل مجرى المتصل"^(٣)

فقد "أنكروا على الكسائي قراءة، ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾ بإسكان اللام، و ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ لأن "ثم" قائمة بنفسها، ليست كالواو والفاء، وأيضاً فإن التثنية لما كان مدلولاً عليه بحرف واحد وهو التثنية كان التعريف الذي هو مقابله مدلولاً عليه بحرف واحد وهو اللام؛ لأن الشيء يحمل على ضده، كما يحمل على نظيره"^(٤).

وعلى هذا فلا وجه للبعد هنا، بل البعد في قول من قال بهذا. وإنما كان "الاختيار مع (ثمّ) الكسر ومع (الواو) و (الفاء) الإسكان أن (ثمّ) حرف منفصل يوقف عليه، والواو والفاء لا ينفصلان، ولا يوقف عليهما. وكلّ من كلام العرب"^(٥).

وعلى ذلك فكل "ما كان من لام أمر وصلت بواو أو فاء، فأكثر كلام العرب تسكينها"^(٦).

(١) الحجة للقراء السبعة (٢٦٩/٥).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٤٢٣/٣).

(٣) الدر المصون (٢٦٨/٨).

(٤) المقاصد الشافية (٥٥٢/١).

(٥) الحجة في القراءات السبع (٢٥٣/١).

(٦) معاني القرآن الفراء (٢٢٤/٢).

فسكون لام الأمر هنا" على تشبيهه ثم بالواو والفاء لكونها حرف عطف مثلهما" (١)

وإن كان قليلا إلا أنه ثابت في لغة العرب، وبذلك يتبين لنا ضعف ما ذهب إليه من طعن في هذه القراءة، وأنها متواترة ولها وجه في لغة العرب، ولا عبرة بقول المخالف من النحاة وغيرهم، إذ هي من الوضوح وقول المخالف لا يخلو عن دغدغة.

الموضع الثالث عشر: قوله تعالى ﴿أَسْتَكْبَرًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرُ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]

"قَرَأَ حَمَزَةً وَحْدَهُ / ومكر السييء / سَاكِنَةُ الْهَمْزَةِ" (٢)

وحجته "إنما فعل ذلك تخفيفا للحرف لاجتماع الكسرات وتواليها مع الهمزة" (٣)

وإسكانه الهمزة "في الإدراج، فإن ذلك يكون على إجرائها في الوصل مجراها في الوقف،

وهو في الشعر كثير. ومما يقوّي ذلك: أن قوما قالوا في الوقف: أفعي وأفعو، فأبدلوا من الألف الواو والياء ثم أجروها في الوصل مجراها في الوقف، فقالوا: هذا أفعو يا هذا، فكذاك عمل حمزة بالهمزة في هذا الموضع لأنها كالألف في أنها حرف علة، كما أن الألف كذلك. ويقوّي مقاربتها الألف أن قوما يبدلون منها الهمزة في الوقف فيقولون: رأيت رجلا ورأيت حبلا" (٤)

(١) شرح شافية ابن الحاجب (٢٧٠/٢)، شرح تسهيل الفوائد (٥٩/٤)، شرح المفصل (٣١٢/٥)، شرح التسهيل (٤٣٠١/٩) .

(٢) السبعة (٥٣٥/١)، العنوان في القراءات السبع (١٥٨/١) ، البذور الزاهرة (٢٦٤/١).

(٣) الحجة في القراءات السبع النشر (٣٥٢/٢) .

(٤) الحجة للقراء السبعة (٣١/٦ - ٣٢) باختصار.

وبعد أن ذكر الإمام أبو على الفارسي توجيهها آخر لهذه القراءة انتصر لها، ورد على المخالفين حيث قال: "فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل لم يسغ لقائل أن يقول: إنه لحن، ألا ترى أن العرب قد استعملت ما في قياس ذلك؟ فلو جاز لقائل أن يقول: إنه لحن للزمه أن يقول: إن قول من قال: إفعوا في الوصل لحن، فإذا كان ما قرأ به على قياس ما استعملوه في كلامهم المنثور، لم يكن لحنًا، وإذا لم يكن لحنًا لم يكن لقادح بذلك قدح، وهذه القراءة وإن كان لها مخلص من الطعن، فالوجه قراءة الحرف على ما عليه الجمهور في الدرج ويقال: سيئ مثل سيّد، وبخفّف كما يخفّف. قال أبو زيد: سوّته أسوّه مساءة، وقال أبو عبيدة: يحيق المكر السيئ لا إلا بأهله"^(١).
وقراءة حمزة بإسكان الهمزة في الوصل إنما هي "لتوالي الحركات تخفيفاً"^(٢)

ولله در صاحب النشر في قوله: "قلت: وهي قراءة الأعمش أيضا. ورواها المنقري عن عبد الوارث عن أبي عمرو، وقرأنا بها من رواية ابن أبي شريح عن الكسائي وناهيك بإمامي القراءة والنحو أبي عمرو والكسائي"^(٣)
الموضع الرابع عشر: قوله تعالى ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾
[الصّافّات : ١٢]

"وَاخْتَلَفُوا فِي ضَمِّ النَّاءِ وَفَتْحِهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصّافّات : ١٢] فَقَرَأَ حَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ {بِلْ عَجِبْتَ} بِضَمِّ النَّاءِ، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ ﴿بَلْ عَجِبْتَ بِفَتْحِ النَّاءِ﴾"^(٤)

(١) الحجة للقراء السبعة (٣٣/٦).

(٢) النشر (٣٥٢/٢).

(٣) المصدر السابق نفس الجزء ونفس الصفحة.

(٤) السبعة (٥٤٧/١)، معاني القراءات (٣١٦/٢)، التيسير في القراءات السبع (١٨٦/١).

فالحجة لمن ضم: أنه من إخبار الله تعالى عن نفسه. ودليله قول النبي صلى الله عليه وسلم: «عجب ريكم من ألكم وقنوطكم»^(١). فالعجب من الله عز وجل إنكار لأفعالهم: من إنكارهم البعث، وسخرياتهم من القرآن، وازدراءهم بالرسول جرأة على الله، وتمرداً، وعدواناً، وتكبراً. فهذا العجب من الله عز وجل...^(٢)

ومعنى ذلك "من الله أنه صفة فعل"^(٣) لأن العجب لا يجوز على الله تعالى "لأنه روعة تعتري المتعجب من الشيء". وقد جاء في الحديث إسناد العجب إلى الله تعالى، وتؤول على أنه صفة فعل يظهرها الله تعالى في صفة المتعجب منه من تعظيم أو تحقير حتى يصير الناس متعجبين منه. فالمعنى: بل عجت من ضلالتهم وسوء عملهم، وجعلتها للناظرين فيها وفيما اقترن فيها من شرعي وهداي متعجبا"^(٤)

وقد صح في الحديث ما يفيد إضافة العجب إلى الله تعالى ، كما ورد به الخبر في قوله صلى الله عليه وسلم "يعجب الله من الشاب ليست له صبوة"^(٥)

إلا أن الفرق بين العجب من الله عز وجل وبين عجب المخلوقين: أن المخلوق لا يعجب إلا عند نظره إلى ما لم يكن في علمه، ولا جرت العادة

(١) أخرجه أبو عبيد في الغريب عن محمد بن عمرو يرفع. (٢٦٩/٢).

(٢) الحجة للقراء السبعة (٣٠١/١).

(٣) المحرر الوجيز (٤٦٧/٤).

(٤) البحر المحيط (٩٤/٩).

(٥) أخرجه أبو يعلى باب من ليست له صبوة (٤ / ٤٨٥) رقم (١٩٩٩)، والطبراني باب ابن لهيعة عن أبي عثانة (٣٠٩ / ١٧) رقم (٨٥٣)، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد باب فيمن لا صبوة له (١٠ / ٢٧٠)، وقال الهيثمي : رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني وإسناده حسن ، وأخرجه أحمد (٢٨ / ٦٠٠) رقم (١٧٣٧١)، وقال المحقق: حسن لغيره، عبد الله بن لهيعة سيئ الحفظ، لكن الراوي عنه هنا هو قتيبة بن سعيد.

بمثله فبهذه ما رأى من ذلك فيتعجب من ذلك. وقد جاء في القرآن ما يقارب معنى ذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُؤًا وَّمَكْرَ اللَّهِ﴾ [آل عِمْرَان : ٥٤] ، وكقوله ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة : ١٥] ، وكقوله: ﴿فَأَتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عِمْرَان : ٣١] ، فالمكر من الله والاستهزاء والمحبة على غير ما هي من الخلق وبخلافها، فكذاك العجب منه بخلاف ما هو من المخلوقين، لأنها منه على طريق المجازاة بأفعالهم وإتيان اللفظ مردودا على اللفظ" (١)

وإنما عدل عن "الصريح وهو الاستعظام لأن الكناية أبلغ من التصريح، والصارف عن معنى اللفظ الصريح في قوله: عجبت ما هو معلوم من مخالفته تعالى للحوادث" (٢).

قال الإمام الزجاج بعد أن ذكر إنكار من أنكر: "وإنكارهم هذا غلط. لأن القراءة والرواية كثيرة والعجب من الله - عز وجل - خلافه من الآدميين" (٣) وفي هذا "بيان الكسر لقول شريح حيث أنكر القراءة بها" (٤) وكذلك "مما أفتي بعدم قبوله لأنه في مقابل بينة متواترة" (٥)

قال الإمام الطبري بعد أن ذكر القراءات هنا: "والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان في قراء الأمصار، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب.

فإن قال قائل: وكيف يكون مصيبا القارئ بهما مع اختلاف معنييهما؟ قيل: إنهما وإن اختلف معنيهما فكل واحد من معنييه صحيح، قد عجب محمد مما أعطاه الله من الفضل، وسخر منه أهل الشرك بالله، وقد عجب ربنا من عظيم ما قاله المشركون في الله، وسخر المشركون بما قالوه.

(١) الحجة للقراء السبعة (٣٠١/١).

(٢) التحرير والتتوير (٩٦/٢٣).

(٣) معاني القرآن وإعرايه (٣٠٠/٤).

(٤) الجامع لأحكام القرآن (٧٠/١٥).

(٥) روح المعاني (٧٤/١٢).

فإن قال: أكان التنزيل بإحداهما أو بكليتهما؟ قيل: التنزيل بكليتهما. فإن قال: وكيف يكون تنزيل حرف مرتين؟ قيل: إنه لم ينزل مرتين، إنما أنزل مرة، ولكنه أمر صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْرَأَ بالقراءتين كلتيهما^(١) وبذلك يتبين لنا أن هذه القراءة صحيحة بحمد الله لا لُبْسَ فيها فهي قراءة متواترة، والمتواتر مقطوع به فـ "إذا ثبتت القراءة فلا يجوز ردها أو رد معناها وهي بمنزلة آية مستقلة"^(٢).

وكذلك قرأ بها مع حمزة الإمام الكسائي وناهيك به من إمام في اللغة، وقارئ كبير.

الموضع الخامس عشر: قوله تعالى ﴿أَمَّنْ هُوَ قَلْبُ عَائِثَةَ الْفِيلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الرَّؤْم: ٩] "قرأ ابن كثير ونافع وحمزة، ﴿أَمَّنْ هُوَ قَلْبُ عَائِثَةَ الْفِيلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الرَّؤْم: ٩] بتخفيف الميم، وقرأ الباقون ﴿أَمَّنْ هُوَ قَلْبُ عَائِثَةَ الْفِيلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ بتشديد الميم"^(٣).

فالحجة لمن خفف "أنه أقام الألف مقام حرف النداء، فكأنه قال: يا من هو قانت، وهو مشهور في كلام العرب، لأنها تنبئ المنادي بخمس أدوات وهن: يا زيد، وأيا زيد، وهيا زيد، وأي زيد، وأزيد"^(٤).

وهذا "على إدخال همزة الاستفهام على من"^(٥) وتكون "الألف تقرير واستفهام، وكأنه يقول: أهذا القانت خير أم هذا المذكور الذي

(١) جامع البيان (٢٣/٢١).

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية (١٣ / ٣٩١).

(٣) معاني القراءات (٣٣٥/٢)، العنوان في القراءات السبع (١٦٥/١)، النشر (٣٦٢/٢).

(٤) الحجة للقراء السبعة (٣٠٩/١).

(٥) الكشاف (١١٦/٤).

يتمتع بكفره قليلا وهو من أصحاب النار؟ وفي الكلام حذف يدل عليه سياق الآيات مع قوله آخرا: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] ^(١)

فمن قرأ أمَّن بالتخفيف "فالخبر محذوف والمعنى أمن هو مطيع كغيره، وإنما حذف لدلالة الكلام عليه وهو جري ذكر الكافر قبله وبيان عدم الاستواء بين العالم والجاهل بعده" ^(٢) والاستفهام حينئذ تقريرى. وما أعظم تجرأ الإمام أبو حاتم والأخفش هنا، وعليه فلا يلتفت إلى قول من طعن في هذه القراءة، وهو وهم منهم إذ هي ثابتة لا يمكن الطعن فيها، ولا مجال للاجتهااد.

يقول الإمام الطبرى بعد أن ذكر القراءات هنا: "والقول في ذلك عندنا أنهما قراءتان قرأ بكل واحدة علماء من القراء مع صحة كل واحدة منهما في التأويل والإعراب، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب" ^(٣).

وما أجمل عبارة الإمام أبى حيان: "ولا التفات لتضعيف الأخفش وأبى حاتم هذه القراءة" ^(٤)

وانظر إلى دقة عبارة الإمام الشوكانى: "واعترض على هذه القراءة من أصلها أبو حاتم، والأخفش، ولا وجه لذلك فإننا إذا ثبتت الرواية بطلت الدراية" ^(٥).

وبالجمله فطعن هؤلاء في قراءة حمزة هنا ومن معه لا مبرر له، لأنه طعن في قراءة نقلت إلينا بالتواتر، ومن قرأ بها فهم أئمة موثق بهم في إتقانهم وعدالتهم وضبطهم، وحاشاهم أن ينقلوا إلينا ما لم يمكن أن يتواتر.

(١) المحرر الوجيز (٥٢٢/٤)، زاد المسير (١٠/٤).

(٢) غرائب القرآن (٦١٧/٥).

(٣) جامع البيان (٢٦٧/٢١).

(٤) البحر المحيط (١٨٩/٩)، روح المعانى (٢٣٦ / ١٢).

(٥) فتح القدير (٥٢٠/٤).

وبعد: فهذه جملة الطعون التي وجهها النحاة ومن سار على دربهم، ونهج نهجهم إلى قراءة حمزة بن حبيب الزيات، والتي تتبعها المنصفون من العلماء، والمحققون منهم فأبانوا عن وجه الحقيقة، وأظهروا عوارها، وكشفوا عن بطلانها.

والحق كل الحق في أن قراءة حمزة بن حبيب الزيات قراءة متواترة، لا يعكر صفوها أحد، ولا طعن طاعن.

فإن قال لنا قائل: وهل يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراء وقراءتهم؟ قيل له: أجمل ما يجاب به ما سطره العلامة الصفاقسي بقلمه النفيس حيث يقول عليه سحائب الرحمة: "ولا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراء فقد تتوارد القراءة عند قوم دون قوم، فكل من القراء إنما لم يقرأ بقراءة غيره لأنها لم تبلغه على وجه التواتر. ولذا لم يعب أحد منهم لى غيره قراءته لثبوت شرط صحتها عنده وإن كان هو لم يقرأ بها لفقد الشرط عنده"^(١).

وقد أبان التحقيق العلمى حين وضع تلك الطعون في ميزان الحق أنها لم تصمد أمام الحجج القوية، والبراهين الساطعة، والأدلة القاطعة.

(١) غيث النفع (٧٩/٦).

الخاتمة :

الحمد لله على ما أنعم على من شمول رحمته، وبعد أن عشت في رحاب هذا البحث بفضل الله تعالى، يحسن بي أن أشير إلى بعض النتائج، بل أهمها، وهي كما يلي:

- ١- أن من فضل الله عز وجل على هذه الأمة أن قيض لها من الأئمة، الذين تكفلوا بحفظ القرآن الكريم بقراءاته المتعددة، ورواياته المختلفة، وقد شهد لهؤلاء المحققون من العلماء، والأفذاذ على مر القرون المختلفة.
- ٢- أن القراءات المقروء بها اليوم هي القراءات العشر، وكلها متواترة، وما كان منها صحيح مستفاض مما هو من قبيل الأداء فهو ملحق بالتواتر حكماً، لأنه من القرآن المقطوع به .
- ٣- أن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والأخذ بها، والمصير إليها، فإذا ثبتت لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة.
- ٤- أن ما وقع فيه بعض الأئمة من العلماء، وأئمة التفسير من رد قراءات متواترة، وتفضيل بعضها على بعض، مما لا ينبغي القول به نظراً لصحتها، وهذا لا يقدح في تواتر هذه القراءات، أو صحتها، نظراً لإجماع العلماء الأجلاء على ذلك.
- ٥ - تبين أن أول من حمل لواء تلك الحملة الشعواء على القراء هم نحاة البصرة، ثم تطاير شرر هذه الحملة إلى أن وصل إلى بعض نحاة الكوفة ثم سار على دربهم غيرهم من اللغويين والمفسرين وبعض مصنفى القراءات.
- ٦- وجوب الأخذ والاعتبار بأقوال أئمة القراء والعلماء في أسانيد الطرق المختلفة والروايات المتعددة ووجوه القراءات، فهم أولى الناس بهذا الفن.
- ٧- ما وجد في الكتب والمصنفات التي اعتنت بالقراءات من القراءات التي ثبت أنه لم يقرأ بها فإنه يحكم عليها بالشذوذ، نظراً لفقدها شرط من أهم شروط القراءة الصحيحة ألا وهو صحة السند.
- ٨- تجلّى للباحث أن مثار هذه الحملة هو رغبة النحاة في أن تطرد أقيستهم، وتستقيم قواعدهم التي قاموا بها وضمنوا بها كتبهم، واطمأنوا إليها وجعلوها كلمتهم العليا حيث احتكموا إليها، فكانت حكمهم الأول.
- ٩- ليس كل ما يعزى إلى القراء السبعة أو العشرة تجوز القراءة به، بل لا بد من صحة السند والتلقي .

١٠ - تجلّى من خلال هذه الدراسة أن الإمام حمزة من أعلى القراء سنداً وكان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش، وكان ثقة كبيراً حجة رضى قوماً بكتاب الله مجوداً عارفاً بالفرائض والعربية حافظاً للحديث ورعاً عابداً خاشعاً ناسكاً زاهداً قانتاً لله لم يكن له نظير .

١١ - ما قطع بصحته من القراءات فهو من قبيل القرآن، ومن ثم يكفر من جده، نظراً لكونه أنكر شيئاً معوماً من الدين بالضرورة، وكل قراءة ثبتت على ذلك النحو فهي مع الأخرى بمثابة الآية مع الآية كلاهما حق يجب الإيمان بهما والعمل بهما، وسواء كانتا قراءتين أم أكثر .

١٢ - كل طعن وجهه النحاة وغيرهم لقراءة حمزة بن حبيب الزيات هم محجوجون فيه بتواترها، وأيضاً لها وجه صحيح من العربية.

١٣ - الشروط المعتمدة في قبول القراءات الصحيحة، والتي اعتمدها المحققون من العلماء الأفاضل، والجماعة كانت أصولها منذ زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، واكتملت بالتحديد بعد العرضة الأخيرة، حيث لا تجوز القراءة إلا بما أقر به الرسول صلى الله عليه وسلم من أوجه القراءات واتصل به، ووافق ما رسم عليه المصحف على مقتضى العرضة الأخيرة، ووافق لغة القرآن، فلا جرم أن تلك الأركان مستقاة مما تواتر نقله عن الرسول صلى الله عليه وسلم على هذا النحو .

١٤ - أن الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا قمة في الضبط والأداء والإتقان، وهذا يدل على مدى حبهم الشديد لكتاب الله تعالى، وصيانتهم له عن العبث والتبديل والتحريف والتزييف، ويتضح ذلك جلياً فيما حدث وقت جمع الصديق وعثمان للقرآن الكريم.

١٥ - اتضح للباحث أن أئمة اللغة وأعلام النحاة ليسوا على منهج واحد في تلحين قراءة حمزة، بل منهم من كان منصفاً لها يرى بوجه الحق أنها صحيحة ويدافع عنها، ويجعل القراءات عمدة عنده وقانوناً يستدل به على صحة ما عنده من قواعد نحوية، وهذا هو المنهج العلمى الصحيح، والمنطق السديد اللذان يقضيان بأنه يحتج بالقراءات فى النحو والصرف، وشواهدهما، وكذلك مذاهب العلماء وقواعدهم وذلك لما توافر لها من الضبط والإتقان والدقة والوثوق، وهو ما لم يتوافر فى غيرها.

١٦ - التلقى هي الوسيلة الآمنة لنقل كتاب رب العالمين لما فيه من الضبط والإتقان لا غيره من الوسائل.

١٧- علم القراءات من أجل العلم قدرا، وأشرفها منزلة، وأرفعها مكانة؛ لتعلقه بكتاب الله عز وجل، وكلامه المبين.

أما التوصيات فهي على النحو التالي:

١- أوصى بضرورة الاهتمام بعلم القراءات، فهو من العلوم المتعلقة بالقرآن، والذي يحتاج إلى ضرورة البحث، وخاصة فيما يتعلق بالصلة الوثيقة لذلك العلم بغيره من علوم اللغة، وغيرها من العلوم.

٢- ضرورة المحافظة على تلقي القراءات العشر المتواترة واستمرار المشافهة بها، وتلقيها للناشئة جيلا إثر جيل .

٣- العمل على نشر كتب القراءات القرآنية، وذلك حتى يعلم الجميع أنها من عند الله تعالى، وأنه عز وجل قد هيىء لحفظ القرآن الكريم أناسا على مر العصور .

٤- وجوب طبع ونشر مصادر القراءات المتواترة والشاذة، فهذا الأمر يضمن بفضل الله تعالى الحفاظ على القراءات ويحميها من الاندثار، ويبرز محاسنها للعالمين .

٥ - ضرورة اطلاع الجيل الناشئ، وغيرهم على القراء الكبار من القراء السبع وغيرهم ، وقراءة سيرتهم العطرة حتى يحصل لديهم من العلم والإفادة على الوجه الصحيح، وتمكن ذلك من نفوسهم.

٦- وجوب دراسة هذا العلم على الوجه الأكمل، وضرورة دراسة الأسانيد الواهية والضعيفة حفاظا على صحة حروفه من أن يدخلها ما ليس منها مما هو ضعيف أو منسوخ أو مكذوب.

٧- ضرورة تواصل الباحثين، والدارسين، وذلك لدراسة الشبهات التي يتعلق بها أعداء الإسلام، من المستشرقين وغيرهم، والذين يحاولون الطعن في القرآن الكريم عن طريق تلك القراءات بنوعها الصحيحة والشاذة، وتبيين وجه الحقيقة الذي هو من أعظم أولويات هذا الدين.

وبعد، فإنني أحمد الله تعالى أن أكرمني ومنّ على باتمام هذا العمل المتواضع والله تعالى الكمال كله، فما كان فيه من خطأ وذلل فمن نفسي والشيطان، أسأل الله عز وجل أن يتجاوز عنه، وأسأله أن يجعل عملي هذا متقبلا، خالصا لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلّى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم عظم من أنزله.

ثانياً: كتب التفسير .

- ١ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل - للإمام أبي سعيد عبدالله بن عمر البضاوى ت ٦٨٥هـ - ط دار الكتب العلمية - بيروت، الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢ - إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى ت (٩٨٢هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٣ - بحر العلوم أبو الليث السمرقندى ، تحقيق د/ محمود مطرحى ، دار الفكر - بيروت - بدون .
- ٤ - البحر المحيط في التفسير. المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ت (٧٤٥هـ). المحقق: صدقي محمد جميل. الناشر: دار الفكر - بيروت. الطبعة: ١٤٢٠ هـ.
- ٥ - التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي ت (١٣٩٣هـ) الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس. سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.
- ٦ - تفسير القرآن العظيم (ابن كثير) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت (٧٧٤هـ) المحقق: محمد حسين شمس الدين. الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت. الطبعة: الأولى - ١٤١٩ هـ.
- ٧ - تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين للإمام الحافظ عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازى بن أبي حاتم ت ٣٢٧هـ - تحقيق أسعد محمد الطيب - مكتبة نزار مصطفى - الرياض ، ط. الثالثة ١٤١٩هـ.
- ٨ - تفسير المراغي. أحمد بن مصطفى المراغي ت (١٣٧١هـ) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة: الأولى، ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م.
- ٩ - التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج. د. وهبة بن مصطفى الزحيلي. الناشر : دار الفكر المعاصر - دمشق. الطبعة : الثانية ، ١٤١٨ هـ.
- ١٠ - جامع البيان في تأويل القرآن. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري ت (٣١٠هـ). المحقق: أحمد محمد شاكر. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

- ١١ - الجامع لأحكام القرآن. المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي ت (٦٧١هـ). تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة. الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ١٢ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي ت (٧٥٦هـ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط. الناشر: دار القلم، دمشق.
- ١٣ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي ت (١٢٧٠هـ) المحقق: علي عبد الباري عطية. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- ١٤ - عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ. أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي ت (٧٥٦ هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود. الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
- ١٥ - عناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي ت (١٠٦٩هـ) دار النشر: دار صادر - بيروت.
- ١٦ - غرائب القرآن و رغائب الفرقان. نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري ت (٨٥٠هـ) المحقق: الشيخ زكريا عميرات. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ.
- ١٧ - فتح القدير. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني ت (١٢٥٠هـ) الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت. الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ.
- ١٨ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ت (٥٣٨هـ) الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت. الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
- ١٩ - الكشف والبيان عن تفسير القرآن. أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق ت (٤٢٧هـ) تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور. مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي. الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.

- ٢٠ - اللباب في علوم الكتاب. أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي
الدمشقي النعماني ت (٧٧٥هـ) المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ
علي محمد معوض. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان. الطبعة:
الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٢١ - محاسن التأويل. محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي
ت (١٣٣٢هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود. الناشر: دار الكتب العلمية -
بيروت. الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.
- ٢٢ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد
الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي ت (٥٤٢هـ) المحقق: عبد السلام
عبد الشافي محمد. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى -
١٤٢٢ هـ.
- ٢٣ - معاني القرآن وإعرابه. إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج
ت (٣١١هـ) الناشر: عالم الكتب - بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢٤ - معاني القرآن. أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء
ت (٢٠٧هـ). المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح
إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر. الطبعة:
الأولى.
- ٢٥ - معالم التنزيل في تفسير القرآن محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن
محمد بن الفراء البغوي الشافعي ت (٥١٠هـ) المحقق: عبد الرزاق
المهدي. الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- ٢٦ - نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي
بن أبي بكر البقاعي ت (٨٨٥هـ) الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- ٢٧ - الوسيط في تفسير القرآن المجيد. أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي
الواحدي، النيسابوري، الشافعي ت (٤٦٨هـ) تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد
عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور
أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس. قدمه وقرضه: الأستاذ
الدكتور عبد الحي الفرماوي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان. الطبعة:
الأولى. ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ثانيا: كتب علوم القرآن الكريم.

- ١ - الإتيقان في علوم القرآن عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة: ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م.
- ٢ - إعجاز القرآن والبلاغة النبوية. مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافي ت (١٣٥٦هـ) الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت. الطبعة الثامنة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٣-الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير. محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة ت (١٤٠٣هـ) الناشر: مكتبة السنة الطبعة: الرابعة.
- ٤ - البرهان في علوم القرآن. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ت (٧٩٤هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م. الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
- ٥-تأويل مشكل القرآن أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ت ٢٧٦هـ تحقيق إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية بيروت .
- ٦ - التبيان في إعراب القرآن أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ت ٦١٦هـ تحقيق على محمد البجاوي ، ط دار إحياء الكتب العربية .
- ٧-التبيان في أقسام القرآن للإمام ابن القيم الجوزية ت ٧٥١هـ تحقيق طه يوسف شاهين - دار الكتب العلمية ١٤٠٢ هـ .
- ٨ - التفسير والمفسرون ، الأستاذ الدكتور/ محمد حسين الذهبي - دار الحديث القاهرة - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٩-دراسات في علوم القرآن الكريم أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي. الناشر: حقوق الطبع محفوظة للمؤلف. الطبعة: الثانية عشرة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ١٠ - رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم. الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي. الناشر: مكتبة وهبة.
- ١١ - شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي. د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار اعتنى بها: بدر بن ناصر بن صالح الجبر. الناشر: دار ابن الجوزي. الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ.
- ١٢ - فضائل القرآن. أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتر بن محمد بن المستغفر بن الفتح بن إدريس المستغفرى، النسخة ت (٤٣٢هـ) المحقق: أحمد بن فارس السلوم. الناشر: دار ابن حزم. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

- ١٣ - مباحث في علوم القرآن. مناع بن خليل القطان ت (١٤٢٠هـ) الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
 - ١٤ - مباحث في علوم القرآن. صبحي الصالح. الناشر: دار العلم للملايين. الطبعة: الطبعة الرابعة والعشرون / يناير ٢٠٠٠م.
 - ١٥ - المصاحف. أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني ت (٣١٦هـ) المحقق: محمد بن عبده. الناشر: الفاروق الحديثة-مصر. القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
 - ١٦ - المعجزة الكبرى القرآن. محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة ت (١٣٩٤هـ) الناشر: دار الفكر العربي.
 - ١٧ - معجم علوم القرآن. إبراهيم محمد الجرمي. الناشر: دار القلم - دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
 - ١٨ - المقنع في رسم مصاحف الأمصار. عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني ت (٤٤٤هـ) المحقق: محمد الصادق قمحاوي. الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
 - ١٩ - مناهل العرفان في علوم القرآن. محمد عبد العظيم الزرقاني ت (١٣٦٧هـ) الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. الطبعة: الطبعة الثالثة.
 - ٢٠ - الواضح في علوم القرآن. مصطفى ديب البغا، محيى الدين ديب مستو. الناشر: دار الكلم الطيب / دار العلوم الانسانية - دمشق. الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ثالثاً: كتب القراءات.**
- ١ - الإبانة عن معاني القراءات أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي ت (٤٣٧هـ) المحقق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي. الناشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر.
 - ٢ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدميّطي، شهاب الدين الشهير بالبناء ت (١١١٧هـ) المحقق: أنس مهرة. الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
 - ٣ - الإسناد عند علماء القراءات. د. محمد بن سيدي محمد محمد الأمين. الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. الطبعة: العدد ١٢٩ - السنة ٣٧ - ١٤٢٥هـ.
 - ٤ - الإقناع في القراءات السبع. أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش ت (٥٤٠هـ) الناشر: دار الصحابة للتراث.

- ٥ - البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة - القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب. عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي ت (١٤٠٣هـ) الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- ٦ - التيسير في القراءات السبع عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني ت (٤٤٤هـ) المحقق: أوتو تريزل. الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٧ - جامع البيان في القراءات السبع عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني ت (٤٤٤هـ) الناشر: جامعة الشارقة - الإمارات. (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة) الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٨ - حجة القراءات عبدالرحمن بن محمد أبو زرعة ابن زنجلة ت ٤٠٣هـ تحقيق سعيد الأفغاني - دار الرسالة - بدون تاريخ.
- ٩ - الحجة للقراء السبع الإمام الحسن بن أحمد الفارسي ت ٣٧٧هـ تحقيق/ بدر الدين قهوجي ط/ دار المأمون للتراث دمشق الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١٠ - الحجة في القراءات السبع الحسين أحمد بن خالويه ت ٣٧٠هـ - تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم - دار الشرق ط الرابعة ١٤٠١هـ.
- ١١ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم. محمد عبد الخالق عضيمة ت (١٤٠٤ هـ). تصدير: محمود محمد شاكر. الناشر: دار الحديث، القاهرة. الطبعة: بدون.
- ١٢ - السبعة في القراءات. أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي ت (٣٢٤هـ) المحقق: شوقي ضيف. الناشر: دار المعارف - مصر. الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ١٣ - صفحات في علوم القراءات. د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي. الناشر: المكتبة الأمداية. الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ.
- ١٤ - غيث النفع للقراءات السبع للإمام الصفاقسي. ط / مصطفى الحلبي.
- ١٥ - القراءات الشاذة. أبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ت (٣٧٠) هـ تحقيق محمد عيد الشعباني الناشر دار الصحابة للتراث بطنطا الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٦ - الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها. يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهذلي الشكري المغربي ت (٤٦٥هـ) المحقق:

- جمال بن السيد بن رفاعي الشايب. الناشر : مؤسسة سما للتوزيع والنشر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ١٧ - متن طيبة النشر في القراءات العشر. شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف ت (٨٣٣هـ) المحقق: محمد تميم الزغبى. الناشر: دار الهدى، جدة. الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١٨ - المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز. أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة ت (٦٦٥هـ) المحقق: طيار آلتى قولاج. الناشر: دار صادر - بيروت. سنة النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ١٩ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت (٣٩٢هـ) الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. الطبعة: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٠ - معاني القراءات للأزهري. محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور ت (٣٧٠هـ) الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- ٢١ - المنهاج في الحكم على القراءات. د. إبراهيم بن سعيد الدوسري.
- ٢٢ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين. شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف ت (٨٣٣هـ) الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٣ - النشر في القراءات العشر. شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف ت (٨٣٣ هـ) المحقق: علي محمد الضباع ت (١٣٨٠هـ) الناشر: المطبعة التجارية الكبرى .
- ٢٤ - الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز. د. محمد بن سيدي محمد محمد الأمين. الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- رابعاً: كتب الحديث الشريف وتخرجه.
- ١ - الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ت (٢٥٦هـ) المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

- ٢- سنن ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني ت ٢٧٣هـ تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي بدون .
 - ٣- سنن أبي داود سليمان بن الأسعث السجستاني ت ٢٧٥هـ تحقيق / محمد بن محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية بيروت بدون .
 - ٤- سنن الترمذى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى ت ٢٦٩هـ تحقيق / أحمد محمد شاكر وآخرين مصطفى الحلبي ط / الثانية ١٣٩٥هـ - ١٩٨٦م .
 - ٥- سنن النسائي المعروف بالمجتبى أبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على النسائي ت ٣٠٣هـ تحقيق / عبد الفتاح أبو غدة مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - ط / الثانية ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
 - ٦- السنن الكبرى للنسائي تحقيق / حسن عبد المنعم شلبى . ط الرسالة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
 - ٧ - فتح الباري شرح صحيح البخاري. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت (٨٥٢) الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز .
 - ٨ - المستدرک على الصحيحين. أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع ت (٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
 - ٩ - المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ت (٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- خامسا: كتب الرجال والتراجم.**
- ١ - أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، للإمام / أبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى - ت ٣٦٨هـ ، تحقيق / د . محمد إبراهيم البنا . دار الإعتصام - القاهرة ، ط / الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
 - ٢ - البداية والنهاية أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت (٧٧٤هـ) الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
 - ٣ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني ت (١٢٥٠هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت.

- ٤ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- ٥-البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، للإمام / مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي - ت ٨١٧هـ ، تحقيق / محمد المصري. جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت ، ط / الأولى ١٤٠٧ هـ .
- ٦ - التاريخ الكبير. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله ت (٢٥٦هـ) الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- ٧- تذكرة الحافظ محمد بن طاهر بن القيسراني - ط/ دار الصميعي - الرياض - الأولى ١٤١٥ هـ .
- ٨- تقريب التهذيب الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - دار الكتب العلمية - ط/ الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- ٩- تهذيب التهذيب الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر ط دار إحياء التراث العربي - الثانية ١٤٢٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- ١٠- تهذيب الكمال في أسماء الرجال أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزى ت ٧٤٢هـ تحقيق د/ بشار عواد معروف ط/ مؤسسة الرسالة - الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ١١- الثقات - أبي حاتم محمد بن حبان البستي ت ٣٥٤هـ - دار الفكر - ط/ الأولى تحقيق/ السيد شرف الدين أحمد ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ١٢- الجرح والتعديل عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي - حيدر آباد - الهند الأولى ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .
- ١٣ - الدرر الكامنة في معرفة أعيان المائة الثامنة الحافظ أحمد بن علي بن حجر ، تحقيق/ محمد سيد جاد الحق - دار الكتب الحديثة.
- ١٤- ذيل تذكرة الحفاظ - الإمام محمد بن علي بن حمزة الحسيني الدمشقي ت ٧٦٥هـ ، تحقيق/ حسام الدين القدسي - دار الكتب العلمية - بدون.
- ١٥- سير أعلام النبلاء - الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨هـ ، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط وآخرين - الرسالة - الثالثة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحى بن عماد الحنبلي ت ١٠٨٩ هـ - دار الآفاق - بيروت .

- ١٧ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي ت(٩٠٢هـ). الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
- ١٨ - طبقات الحفاظ الحافظ السيوطي ، تحقيق/ على محمد عمر - مكتبة وهبة ، ط/ الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ١٩ - طبقات الشافعية. أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهابية ت(٨٥١هـ)المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان. دار النشر: عالم الكتب - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- ٢٠ - طبقات الشافعية الكبرى. تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ت(٧٧١هـ)المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٢١ - طبقات الشافعيين. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت(٧٧٤هـ)تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب. الناشر: مكتبة الثقافة الدينية. تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٢٢ - الطبقات الكبرى. أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد ت(٢٣٠هـ)تحقيق: محمد عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٢٣ - طبقات المفسرين للداوودي. محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي ت(٩٤٥هـ)الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.
- ٢٤ - غاية النهاية في طبقات القراء. شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف ت(٨٣٣هـ)الناشر: مكتبة ابن تيمية. الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
- ٢٥ - فوات الوفيات. محمد بن شاکر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاکر بن هارون بن شاکر الملقب بصلاح الدين ت(٧٦٤هـ).المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر - بيروت. الطبعة: الأولى. الجزء: ١٩٧٣م.
- ٢٦ - الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة. نجم الدين محمد بن محمد الغزي ت(١٠٦١هـ).المحقق: خليل المنصور. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

- ٢٧ - لسان الميزان. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت (٨٥٢هـ) المحقق: دائرة المعارف النظامية - الهند. الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت - لبنان. الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.
- ٢٨ - مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي ت (٣٥٤هـ) حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق علي إبراهيم. الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة. الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٢٩ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار الحافظ أبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق/ محمد سيد جاد الحق - دار الكتب الحديثة - ط/ الرابعة - بدون .
- ٣٠ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي ت (٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي. الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
- ٣١ - الوافي بالوفيات. صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ت (٧٦٤هـ) المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. الناشر: دار إحياء التراث - بيروت. عام النشر: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣٢ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي ت (٦٨١هـ) المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر - بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

سادسا: كتب اللغة والبلاغة.

- ١ - - أساس البلاغة أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ت(٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٢ - أسرار العربية ، العلامة البركات الأنباري ت٥٧٧هـ ، تحقيق د/ فخر صالح قدارة ، ط- دار الجيل - بيروت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٣ - البلاغة العربية عبد الرحمن بن حسن حنكة الميداني دمشقي ت١٤٢٥هـ دار القلم دمشق الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م .
- ٤ - البيان والتبيين ، أبو عثمان عمرو بن بحر الكتاني (الجاحظ) ت٢٥٥هـ ، تحقيق/ عبد السلام هارون ، ط/ الرابعة - القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٥ - تهذيب اللغة. محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور ت (٣٧٠هـ)المحقق: محمد عوض مرعب.الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ٦- التعريفات علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ت(٨١٦هـ) المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر.الناشر: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
- ٧ - دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ت(٤٧١ هـ) - مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط/ الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٨- دلالات التركيب "دراسة بلاغية " د/ محمد محمد أبو موسى - مكتبة وهبة ، ط/ الثالثة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م
- ٩ - غريب الحديث لأبي القاسم بن سلام ت(٢٢٤) هـ تحقيق حسن محمد شرف الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤ م .
- ١٠ - لسان العرب. محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي ت(٧١١هـ)الناشر: دار صادر - بيروت. الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- ١١ - مختار الصحاح. زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي ت(٦٦٦هـ)المحقق: يوسف الشيخ محمد.الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا. الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م.
- ١٢ - - معجم الفروق اللغوية أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري ت(نحو ٣٩٥هـ)المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة

- النشر الإسلامي. الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم». الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.
- ١٣- معجم اللغة العربية المعاصرة. د أحمد مختار عبد الحميد عمر ت (١٤٢٤ هـ) بمساعدة فريق عمل. الناشر: عالم الكتب. الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ١٤- المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) الناشر: دار الدعوة.
- ١٥- مفاتيح للتعامل مع القرآن. د صلاح عبد الفتاح الخالدي. الناشر: دار القلم - دمشق. الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ١٦- مقاييس اللغة. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين ت (٣٩٥ هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ١٧- من بلاغة القرآن. أحمد أحمد عبد الله البيلي البدوي ت (١٣٨٤ هـ) الناشر: نهضة مصر - القاهرة. عام النشر: ٢٠٠٥ م.
- سابعاً: كتب النحو والصرف.**
- ١ - الأصول في النحو. أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ت (٣١٦ هـ). المحقق: عبد الحسين الفتلي. الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- ٢ - ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أنير الدين الأندلسي ت (٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد. مراجعة: رمضان عبد التواب. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
- ٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ت (٥٧٧ هـ). الناشر: المكتبة العصرية. الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٤ - البديع في علم العربية. مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير ت (٦٠٦ هـ). تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين. الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

- ٥- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبو حيان الأندلسي. المحقق: د. حسن هندأوي. الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا. الطبعة: الأولى.
- ٦ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ). المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد). الناشر: دار الكتاب العربي. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٧- الجمل في النحو ، خليل بن أحمد ت ١٧٥ هـ ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م .
- ٨- حاشية الصبان أبي العرفان محمد بن علي ت ١٢٠٦ هـ على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، ط- دار إحياء الكتب العربية- عيسى الحلبي .
- ٩- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ط الحلبي ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م .
- ١٠- خزنة الأدب وغاية الأرب ، الإمام تقى الدين أبو بكر على بن عبد الله الحموى ت ٨٣٧ هـ ، تحقيق/ عصام شعيتو - دار الهلال- بيروت ، ط/ الأولى ١٩٨٧ م .
- ١١- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادى ت ١٠٩٣ هـ ، تحقيق/ عبد السلام هارون ، ط/ الأولى - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٢- الخصائص ، أبي الفتح عثمان بن جنى ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق/ محمد على النجار - عالم الكتب - بيروت - بدون .
- ١٣- شذا العرف في فن الصرف الشيخ/أحمد الحمالوى المكتبة الثقافية- بيروت .
- ١٤- شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ابن هشام ت ٧٦٥ هـ ، تحقيق/ عبد الغنى الدقر - الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ت (٧٦٩ هـ) المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه. الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ١٢-
- ١٦ - شرح تسهيل الفوائد. محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ت (٦٧٢ هـ). المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد

- بدوي المختون. الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
- ١٧ - شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ/ خالد بن عبد الله الأزهرى - دار إحياء الكتب العربية.
- ١٨ - شرح شافية ابن الحاجب ، رضى الدين محمد بن الحسن (الاسترا باذى) ٦٨٦ هـ - دار الكتب العلمية .
- ١٩ - شرح شافية ابن الحاجب. مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب ت عام ١٠٩٣ من الهجرة. محمد بن الحسن الرضوي الإستراباذي، نجم الدين ت (٦٨٦ هـ) حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية محمد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية محمد محيى الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان. عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ٢٠ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوَجَرِي القاهري الشافعي ت (٨٨٩ هـ) المحقق: نواف بن جزاء الحارثي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق). الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٤ م.
- ٢١ - شرح الكافية الشافية ابن مالك ، تحقيق/ عبد المنعم أحمد هريدى - مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - بدون .
- ٢٢ - شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت (٣٦٨ هـ) المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
- ٢٣ - شرح المفصل للزمخشري. يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع ت (٦٤٣ هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- ٢٤ - العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى ت ١٧٥ هـ - دائرة الشؤون الثقافية والنشر - الجمهورية العراقية - ١٩٤٨ م .

- ٢٥ - الكتاب. عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه ت (١٨٠هـ). المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢٦ - الباب في علل البناء والإعراب. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين ت (٦١٦هـ). المحقق: د. عبد الإله النبهان. الناشر: دار الفكر - دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.
- ٢٧ - اللمع في العربية لأبى الفتح عثمان بن جنى ت ٣٩٢هـ تحقيق فائز فارس دار الكتب الثقافية الكويت بدون .
- ٢٨ - مغنى اللبيب ، عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري "ابن هشام " ، تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد _ المكتبة العصرية - بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٢٩ - المقتضب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت ٢٨٦هـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب بيروت.
- ٣٠ - همع الهوامع فى شرح الجوامع ، الحافظ جلال الدين السيوطى ، تحقيق/ عبد السلام هارون ، وعبد العال مكرم - مطبعة الرسالة ١٤١٣ هـ .